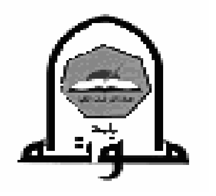


جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

آفاق التعاون ومحددات الخلاف في العلاقات الروسية الصينية للحقبة(1991-2010م)

إعداد الطالب

عبدالحكيم إسليم القرالة

إشراف

الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـي العلاقات الدولية قسم العلـوم السياسيـــة

جامعة مؤتة، 2012

الإهداء

إليك يا سيدي، ويا حبيبي، يا رسول ا صلوات ربي وسلامه عليك.... علمتنا وأرشدتنا وهديتنا لكلّ ما فيه خير.

إلى روح والدي الطاهرتين اللذين تعلمتُ منهما الفضيلة، والتسامح، والصبر، والعطاء، وحب العلم ُأباهي بهما الدنيا.

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية.

إلى أبنائي نبراس حياتي

إلى من شدوا أزري وساعدوني بدعمهم المستمر إخوتي.

أهدي لهم هذا الجهد المتواضع متمنياً رضا ا ثم رضاهم.....

عبدالحكيم أسليم القرالة

الشكر والتقدير

الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والشكر والمنة له على فضله، وإحسانه، وتوفيقه على إتمام هذا الجهد المتواضع الذي أسأله أن ينفع به العلم والعلماء، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

مع إتمامي لهذا الجهد المتواضع لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل: صداح الحباشنة المشرف على هذه الرسالة، الذي أولاني جلّ اهتمامه، ومنحني الكثير من وقته، وغمرني بلطفه، وحسن تعامله، وكرم خُلقه، وتفضل علي بتوجيهاته وآرائه السديدة، وبنور علمه كشف الغموض الذي واجهني أثناء الكتابة والبحث، حتى خرجت هذه الدراسة إلى حيز الوجود.

والشكر موصول لجميع أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية، الذين غمروني بعلمهم، وأدين لهم بالفضل في وصولي لهذه المرحلة.

ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة، وتحملهم عناء قراءتها ومراجعتها وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

عبدالحكيم أسليم القرالة

فهرس المحتويات

الملخص

آفاق التعاون ومحددات الخلاف في العلاقات الروسية الصينية للحقبة (1991-2010م)

عبدالحكيم أسليم القرالة

جامعة مؤتة، 2012

هدفت الدراسة إلى البحث في آفاق التعاون ومحددات الخلاف في العلاقات الروسية الصينية للحقبة(1991-2010)، وكذلك القضايا والمسائل التي مازالت عالقة بين الدولتين.

وباستخدام المنهج الواقعي (نظرية القوة)، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أولا: ارتباط الدولتين بعلاقات تاريخية واضحة؛ وذلك لأهمية كلٌ منهما للآخر إستراتيجياً استراتيجيا. ثانياً: للمتغيرات والمحددات الخارجية الدور الكبير في تحديد العلاقات ما بين الدولتين، وبخاصة المتغيرات الدولية: توسع حلف الأطلنطي، وقضية الدرع الصاروخي الأمريكي والتدخل الأمريكي الدائم في ملف حقوق الإنسان، والتسلح الصيني، وقضية تايوان.

ثالثا: لقد كان موقف البلدين من السياسة الأمريكية رافضةً لهيمنة قوة واحده على النظام العالمي في إشارة إلى الولايات المتحدة. رابعا: تطور العلاقات الروسية – الصينية لتتناول مختلف المجالات العسكرية والتجارية والثقافية والإنسانية.

Abstract

Prospects For Cooperation and The Determinants Of Dispute In The Russian-Chinese Relations During The Period (1991-2010)

Abed Hakim Isleem Al Qraleh

Mutah University, 2012

The study aimed to discuss the criteria and variables of the prospects for cooperation and the determinants of differences in the relations of the Russian-Chinese during the period (1991-2010), and many of the pending issues between the two countries

Using a descriptive analytical method, the study showed the following: First; link the two obvious historical ties, and to the importance both strategically. Second; was of the variables and the determinants of foreign large role in determining the relationship between the two countries, especially the international changes: expansion of NATO, and the issue of missile defense and U.S. intervention in the permanent file of human rights, and arms of China, and the issue of Taiwan. III; It was the position of the two countries, American policy and rejection of the dominance of one force on the global system in reference to the United States. IV; Russian relations have developed - the Chinese to deal with various fields of military, commercial, cultural and humanitarian.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تعد العلاقات الروسية – الصينية واحدة من أهم العلاقات على المستوى الدولي؛ نظرا لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبرى، فكلتا الدولتين عضو في النادي النووي الدولي، وهما أيضا من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولهما حق الفيتو، وهما الأقدر على منافسة الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

وتعود بدايات العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والصين إلى عام 1949م، إلا أن هذه العلاقات أخذت طابع الخلاف والتنازع لأسباب إيديولوجية منذ عام 1959م، بيد إن هذه العلاقات بدأت بالتحسن منذ عام 1989م، أي قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، ولكن بعد هذا الانهيار واختفاء أوجه الخلافات الإيديولوجية، انطلقت هذه العلاقة بشكل إيجابي لم تشهده البلدان من قبل، خاصة بعد النجاح في تسوية مشاكل الحدود، وذلك بعد الاتفاقيتين المتعلقتين بالحدود الشرقية عام 1991م، والحدود الغربية عام 1994م، وقد اتخذت العلاقات الروسية – الصينية عدة أبعاد.

أولاً: موقف البلدين من السياسة الأمريكية بخاصة رفضهما لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي في إشارة إلى الولايات المتحدة، والتي تعتمد على سياسة الأحادية وتوظيف الأحلاف الدولية والقوة العسكرية، وتهميش الأمم المتحدة كآليات رئيسية لإدارة علاقاتها الدولية، فكلاهما يدعو إلى عالم متعدد الأقطاب، والى تعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات القائمة بالطرق السلمية.

ثانيا: قيام كلا البلدين بتنسيق مواقفهم تجاه الكثير من القضايا الدولية، فروسيا تحتاج الصين لمساندتها في مواقفها من توسعات حلف الأطلنطي، وقضية الدرع الصاروخي، وقضية الاعتراف الأمريكي باستقلال كوسوفو، وانضمام جورجيا وأوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، أما الصين فتحتاج إلى روسيا

لتأييد مواقفها إزاء عدة قضايا دولية وإقليمية وهي: التدخل الأمريكي الدائم في ملف حقوق الإنسان، والتسلح الصيني، وقضية تايوان.

ثالثا: لقد تطورت العلاقات الروسية – الصينية لتتناول مختلف المجالات العسكرية والتجارية والثقافية والإنسانية.

فمن الناحية العسكرية تعد الصين أكبر سوق للسلاح الروسي، حيث تشكل الأسلحة الروسية حوالي 70 % من إجمالي واردات الصين من الأسلحة، ومن ناحية أخرى قامت كلتا الدولتين بالتنسيق الأمني، ففي 14 عام 2001م تم إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للدول الخمس، والتي تضم كازاخستان وطاجكستان وقرغيزستان إلى جانب روسيا والصين ودخول الهند وإيران بصفة مراقب. وفي 18 آب عام 2005م تم إجراء أول مناورات عسكرية بين روسيا والصين، وكانت هذه المناورات آنية، يسعى كل طرف من خلالها إلى تحقيق غايات ومآرب محددة، وإن اتفقتا معا على إبراز استعدادهما للوقوف في وجه المساعي الأمريكية، لبسط النفوذ في قارة الآسيوية، بغية الهيمنة على ثرواتها من النفط والغاز في آسيا الوسطى والقوقاز من جهة، ومحاصرة روسيا والصين وإيران استراتيجيا من جهة أخرى.

أما فيما يخص التعاون التجاري والاقتصادي، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2009م رقما قياسيا حيث بلغ 83،56 مليار دولار، كما تم في 2009م عقد الاتفاقيات الإستراتيجية حول التعاون في مجال النفط بمبلغ مقداره حوالي 100 مليار دولار، كما ازدادت مع مرور الأيام حقول التعاون في مجال الثقافة والتعليم والتربية وغيرها، ففي عام 2006م أعلن عام روسيا في الصين واحتفل في روسيا عام 2007م بعام الصين، حيث أجريت بهاتين المناسبتين زهاء 550 فعالية ثقافية وتعليمية.

وعلى الرغم من هذا التطور في العلاقات الروسية الصينية، إلا انه ما زال هنالك الكثير من القضايا الخلافية العالقة بين الدولتين، مثل الخلافات الحدودية، والخلل الديموغرافي، وتضارب المصالح.

1. 2 مشكلة الدراسة:

تتمركز مشكلة الدراسة في بيان العلاقة الروسية الصينية من عام 1991 إلى عام 2010م والتي تعرضت إلى العديد من التقلبات السلبية والإيجابية؛ نتيجة للمتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية التي حدثت في هذه الفترة.

3.1 أسئلة الدراسة:

سيتم الإجابة على السؤال الرئيس إضافة إلى أسئلة فرعية خاصة بالعلاقات الروسية الصينية من عام 1991 إلى عام 2010م.

السؤال الرئيسي:

ما أهم مرتكزات ومحددات العلاقات الروسية الصينية من عام 1991 إلى عام 2010م ؟.

الأسئلة الفرعية:

1. كيف أثرت المتغيرات الخارجية على العلاقات الروسية الصينية لتلك الفترة؟.
2. ما أهم محددات العلاقات الروسية الصينية ؟
3. ما أهم آفاق التعاون ومحددات الخلاف في العلاقات الروسية الصينية؟.

1. 4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التنافس والصراع بين القوى العظمى وكيف تحاول الدولتان (روسيا والصين) تكوين نوع من التحالف يقف بوجه الحصار للدولتين، ورفض الهيمنة الأحادية (الأمريكية) على العلاقات الدولية، وتسييرها وفقاً لمصلحتهما، واتخاذ الآليات الدولية للحصول على شرعية الهيمنة. كما تكمن أهميتها في أنها تتناول طبيعة العلاقة بين بلدين يرتبطان بعلاقات تاريخية؛ حيث تتناول العلاقة الروسية الصينية من عام 1991 إلى عام 2010م والتي جاءت كنتيجة لندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الدولتين في تلك الفترة.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى البحث في العلاقات الروسية الـصينية خـلال الفتـرة (1991 – 2010م)، وذلك للوقوف على أهم آفاق التعاون وأوجـه الخـلاف التـي تشكل محور هذه العلاقات، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونشوء نظام يتـسم بالأحادية القطبية وهيمنة أمريكية واضحة على النظام الدولي، حيث أصبحت هنـاك قناعة راسخة بأن الدولتين غير الحليفتين للولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحتا في خندق واحد، في ظل إصرار الأخيرة على التفرد بالنظام الدولي، حيث تبلورت هذه العلاقات في مطلع التسعينات عن طريق حل الخلافات بينهما وخاصـة الخلافـات الحدودية وتوثيق العلاقة فيما بينهما.

كما تهدف الدراسة إلى توضيح مراحل تطور وتعمق هذه العلاقـات سـواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الثنائي، والتـي تناولـت مختلـف المجـالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية والإنسانية والسياسية، حيث قـام كـلا البلدين بتنسيق مواقفهم اتجاه الكثير من القضايا الدولية وخاصة في مجلس الأمن.

وتهدف الدراسة أيضا إلى تفسير أهم محددات مظاهر الخلاف في العلاقـات الصينية – الروسية مثل الخلافات الحدودية، والخلـل الـديموغرافي، وتـضارب المصالح.

6.1 منهج الدراسة:

سوف تستخدم هذه الدراسة المنهج الواقعي (نظرية القوة) للبحث في العلاقـة الروسية الصينية من عام 1991 إلى عام 2010م وتحليـل محـددات ومرتكـزات العلاقة بين البلدين في تلك الفترة، وكذلك استخدام نظرية النظم، نظرية اتخاذ القرار ونظرية الصراع الدولي؛ للبحث في التباين والاختلافات فـي العلاقـات الروسـية الصينية في المجالات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية والأمنية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

علم العلاقات الدولية، شأنه شأن باقي العلوم الاجتماعية، يختلف عن العلـوم الطبيعية، حيث إنه من غير الممكن التوصل إلى نتائج حتمية دقيقة، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المدارس والنظريات المنافسة فيما بينها، والتي يتبارى روادها الإدعاء بأن كلا منها هي الأصلح والأقدر على تفسير السلوك الدولي.

وفي هذه الدراسة تم الاستعانة بنظريات النظم الدولية، نظرية اتخاذ القـرار ونظرية الصراع الدولي، وكذلك نظرية القوة في العلاقات الدولية.

تُعتبر نظرية النظم امتداداً لأفكار "فون برتالنفي" الذي تعود دراسته في هـذا الميدان إلى العشرينات. وكذلك "تالكوت بارسونز" و "ديفيد ايستون". وتُعـد إحـدى الدراسات المتطورة للمنهج السلوكي، وهذه النظرية وضعت الافتراضات الآتية حول مكونات النظام (حقي، 2006، ص102):

أ- إن النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.

ب- تتفاعل أجزاء النظام فيما بينها.

ج- إن كل جزء يتصف بدرجة معينة من الاستقلال الكلي عن الأجزاء الأخـرى المرتبطة به.

د- الاحتواء على قدر معين من التنظيم.

إن أهم من ساهم في تطوير هذه النظرية في العلاقات الدولية هـو "جـورج موديلسكي" و"ريتشارد روزكرانس" و"ماكنلاند" و"اندرو سكوت" وبارسونز، ولكـن أبرز دعاة هذه النظرية هو "مورتون كابلان" الذي ساهم في تحديد قواعـد نمـاذج للتفاعل وضعها للنظام الدولي، والأهداف التي يسعى إليها في هـذه النظريـة هـي التوصل إلى القوانين، والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مـصادر ومظاهر الانتظام فيها، وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التـوازن

والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسة والفرعية، وانتقالها من شكل إلى شكل آخر.

ولقد حققت نظرية النظم في التحليل الدولي (أو كما تسمى أحياناً بنظرية الأنساق الدولية)، قبولاً عاماً واسعاً لها في الوسط الأكاديمي المتخصص في العقود الأخيرة، وينظر إليها دعاتها على أنّها بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمناهج البحثية التقليدية في التوصل إلى إطار علمي ملائم لتحليل السلوك الدولي بمختلف علاقاته التبادلية، سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات، وبما يساعد في النهاية على تعيين القوى والأسباب التي تدفع إلى تطور النظام السياسي الدولي وانتقاله من طور إلى آخر (مقلد، 1982، ص 26- 34).

يعرف "مورتون كابلان" النظام الدولي: بأنه يتكون من مجموعة من الوحدات التي تترابط علاقتها وتتداخل وفقاً للمتغيرات والعوامل الكلية المحيطة بالنظام، تحدد السلوك الفردي والجماعي للوصول إلى الأنماط العامة والمكررة لهذا السلوك وتساعد على تحديد القوى أو الأطراف الفاعلة الرئيسية للنظام والتي تعد بدورها المحرك الأساسي الكامن وراء تطور النظام الدولي وانتقاله من شكل معين إلى شكل آخر (مقلد، 1984، ص 40- 46).

أما "ديفيد استون" فقد ركز في تحليله للنظام السياسي على مدى استجابة النظم السياسية للضغوط التي تنبع من داخل النظام نفسه، أو من بيئته الخارجية. ووضع إطار لتحليل النظام السياسي، الذي عرفه بأنه: التفاعلات التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، وتوزيع الموارد بموجب قرارات ينصاع لها الأفراد. وقدم إطارا لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي، تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، مع قيام عملية التغذية الراجعة بالربط بين المدخلات والمخرجات(Easton, 1965, pp2-20).

وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام، وتنقسم إلى المطالب وهو ما تريده البيئة من النظام، بحيث يتعين عليه في سبيل الحفاظ على وجوده أن يستغل المطالب ويستجيب له بشكل مرضٍ من وجهة نظر أصحابه، وفي الوقت نفسه، تقدم إلى النظام تأييدا ماديا ومعنويا، يساعده على الاستجابة بنجاح للمطالب، أما

المخرجات فيقصد بها تأثير النظام على البيئة، وهي بمثابة القـرارات والـسياسات التي يتخذها النظام لمواجهة المطالب. أما التغذية الراجعة (العكسية)، فهـي عمليـة تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج أفعاله، أي، نتائج قراراته وسياسـاته، وهـذه النتائج تولد نوعاً من مدخلات جديدة في صورة مطلب أو تأييـد، وتكفـل التغذيـة العكسية للنظام نوعاً من الديناميكية والحركية(المنوفي، 1985، ص31).

أما عن المزايا التي تنتج عن تطبيق نظرية النظم في التحليل الـدولي، فقـد تناولها عدد من أقطابها البارزين على النحو التالي:

يقول "مورتون كابلان(Kaplan, 1969, pp229-293)": إن تحليـل نمـط التأثير المتبادل بين المتغيرات الذي يعتمد على توازن النظام الـدولي واسـتقراره، يساعد كثيراً في التعرف على جوانب النظام أو عدم الانتظام في أنشطته وعملياتـه. ويذكر أنه عندما يتسبب أحد عوامل التأثير الداخلية في إحداث نـوع مـن التغييـر الراديكالي في مضمون تلك العلاقة التبادلية أو في الخصائص الذاتية لـبعض تلـك المتغيرات نفسها، فإن ذلك لا بد وأن ينتج تحولات أساسية فـي سـلوكيات النظـام الدولي.

أما "ماكليلاند(MacnClleland, 1961, pp113-116)" فيعـرف نظريـة النظم بأنها: أداة في التحليل تسعى إلى تحديد طبيعة ونماذج العمليات التفاعلية التـي تحدث بين النظام الدولي ومكوناته الفرعية، كما تحاول التعـرف علـى الظـواهر السلوكية المختلفة التي تحدث في نطاق كل واحد من تلك النظم الدوليـة الفرعيـة ورصد انعكاساتها على النظم الأخرى، ويشير إلى أن مثل تلك التحلـيلات وعلـى العديد من المستويات تزيد من تفهمنا لحقيقة الارتباطات التي تنشأ بين النظم القومية والنظم الدولية بكل ما يصحب ذلك من تأثيرات متبادلة.

ويذكر "مودلسكي" أنه ما دام أن النظام الدولي هو في حقيقته نظام اجتمـاعي يستند إلى مقومات هيكلية ووظيفية محددة، فإن النظم الدولية تحـوي بـين ثناياهـا أنماطاً متنوعة ومتباينة من التفاعلات السلوكية، وهذه التفاعلات هي التي تحدد فـي التحليل الأخير الطابع المميز لأداء كل واحد منها.

وعن استخدام منهج تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية، قدم "مودلسكي"(Modlski, 1962, pp56) محاولة مبكرة في أوائل الستينات من القرن الماضي، لاستخدام منهج النظم في السياسة الخارجية، حيث وضع نموذجاً تحليلياً مبسطاً للمدخلات والمخرجات، مميزاً بين العناصر الآتية:

مدخل القوة: وهو الموارد المتاحة لدى صانعي السياسة الخارجية، وهي إما داخلية أو خارجية، ويشمل مدخل القوة الداخلية جميع الأجهزة والمؤسسات الحكومية المتعلقة بالسياسة الخارجية ودرجة كفاءة هذه المؤسسات وخبرتها الفنية، وجميع الثروات المادية والمعنوية المتاحة للدولة. أما مدخل القوة الخارجية، فهو كل الموارد المتاحة للدولة، والتي تنبع من خارجها، مثال ذلك، كل المزايا والفوائد التي قد تحصل عليها الدولة نتيجة الالتزامات أو تعهدات من قبل دولة أخرى، مثل المساعدات الخارجية والمنح والامتيازات التجارية.

مخرج القوة: وهو جميع السياسات الموجهة إلى العالم الخارجي، إما بهدف المحافظة على الموارد الموجودة أو خلق موارد جديدة.

المصالح والأهداف: وتتضمن مصالح ومطالب الجماعات المختلفة في الدولة.

صانعو السياسة: وهم حلقة الوصل التي يتم عندها تحويل المدخلات إلى مخرجات، وقد أوضح "مودلسكي" أن سياسة الدولة الخارجية من الممكن أن تتغير إذا ما حدث أي تغير في هذه العناصر، سواء كان هذا التغيير من الداخل أو من الخارج، موضحاً أن أي سياسة خارجية رشيدة تفترض وجود توازن بين هذه العناصر، وإعادة هذا التوازن في حالة اختلاله.

ومن خلال ما تقدم يمكن اختيار نظرية النظم إلى عدة أسباب رئيسية، يمكن إجمالها بما يأتي (مهنا، 2006، ص 25):

1. تعدد المداخل التي يمتاز بها منهج تحليل النظم، من حيث السماح باستخدام المناهج الأخرى المعروفة في تحليل الظواهر الاجتماعية، والسياسية، مثل منهج صنع القرار، وغيرها من المناهج.

2. أنه يسمح بالتحليل الحركي، فهو يعنى بتحليل التفاعلات بعضها ببعض، وبين المدخلات ومؤسسات النظام وقيادته، وبين المدخلات والمخرجات، مما يساعد على فهم عميق للظاهرة موضع التحليل.
3. شمول التحليل النظمي للظاهرة موضع الدراسة، وذلك بتحليل كل جوانبها، فهو يوضح العلاقات العضوية بين السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، ويقوم بدراسة عناصر البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية، فضلاً عن عملية صنع وإدارة السياسة، ثم دراسة مضمون السياسة ذاتها والنتائج المترتبة عليها.
4. إن وحدة التحليل في هذا المنهج هي مفهوم " النظام " الذي انتقل من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية ليستعيره علم السياسة، والتحليل النظمي يعني استخدام مسالك وأدوات لتحليل المعلومات تستند إلى مفهوم النظام المعقد، وعلاقاته المتشابكة.

نظرية اتخاذ القرار في العلاقات الروسية - الصينية:

القرارات هي التي تتضافر فيها الجهود وجميع الإمكانات والمستلزمات الأساسية التي من شأنها زيادة الدقة ومضاعفة النتائج الإيجابية التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف. وتأتي عملية اتخاذ القرار لتمثل المضمون العامل لنشاط الإدارة على جميع مستوياتها التنظيمية ذلك أن اتخاذ هذه القرارات لا يكون مقصوراً على مستوى معين فهي عملية تمارس في جميع المستويات (حقي، 2006)

ويرى ريتشارد سنايدر على أن هدف تحليل الذي أتت به نظرية صناعة القرار هو صياغة العالم كما يراه صناع القرار في الواقع من أجل تفسير السلوك (الحديثي، 1982).

وهناك من يعرفها بأنها:" الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل بين هذه المتغيرات، ولكن لا تضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها، وربما يكون من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية بدلاً من اعتبارها نظرية كلية، فهي

تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة خاصة باتخاذ القرار " (هلال، وقرني، 1994).

وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى أنها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين)، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في أن اللاعب هنا ليس الدولة وإنما الأفراد الذي يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالإضافة إلى لاعبين آخرين منافسين للدولة، وفي بعض الأحيان يتجاوزون أطرها التقليدية (توفيق، 2003).

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، إذ إنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صانع القرار) ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين، وتركز أيضا على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجيين الذين يتفاعل معهم (مقلد، 1982م).

إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضاً في كيفية تغيير الأهداف، بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من أجل أن يكون النظام مهيئا في بيئة متغيرة. وأن إيجاد نظام خدمة ذاتية حقيقي يمكن أن يكون قادرا على الحصول على معلومات دقيقة من أجل أن يتمكن من وضع آلياته وأهدافه لمواجهة التفسيرات في البيئة.

وتدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يـتم تحديـد الدولـة بصناع قراراتها الرسميين. فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثم فان الدولة تعني صناع قراراتها. فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هـم بمثابة لاعبين. والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد الذين هم صناع قـرارات الدولة، وعلى إعادة بناء المواقف كما تم تحديده بواسطة صناع القرارات،الذي يعـد مسألة رئيسة يمكن أن يساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين.

وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسئولين عـن اتخـاذ قـرارات الـسياسة الخارجية فإنه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصـولا إلـى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلـك باعتبـار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمـشاعر والتصورات والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وأيضاً باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني (مقلد، 1982م).

ويرى سنايدر وزملاؤه الذي هو من أبرز من كتب في هذه النظرية بأن الـذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسـية بالأفعـال وردود الأفعـال والتفاعلات بين الوحدات السياسة التي يطلق عليها بالدول القومية. وأن التركيز على الأفعال يتطلب تحليل العمليات. وأن الأفعال تنبع من ضرورة إقامة وتأمين وتنظـيم اتصالات مقنعة وموجهة بين الدول وممارسة بعض الرقابة على الاتصالات غيـر المرغوبة. أما الأفعال فإنها تمثل محاولة لتحقيق بعض الأهداف ومنع وتقليل إنجاز الأهداف غير المتفق عليها أو المهددة للدول الأخرى.

إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضا في تركيزها على عمليـة صـنع القـرار السياسي، كأساس لتفسير السياسة الخارجية إذ أنها تساعد على تحديد كيفيـة عمـل الدولة (جنسن، 1989، ص116).

ب. مقولات النظرية:

إن نظرية اتخاذ القرارات تعد من النظريات المهمة وخاصة في تحليل واقـع العلاقات الدولية، حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقـائق

السياسة الدولية، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، وكذلك البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي ومن خلال اتخاذ القرارات الخارجية المحددة التي تبرزها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (مقلد، 1982م).

إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضا في تركيزها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية إذ إنها تساعد على تحديد كيفية صنع السلوك الخارجي للدولة (حقي، 2006م).

ولعملية اتخاذ القرارات بمفهومها العام عدة عناصر وأبعاد تتمثل في الآتي (مقلد، 1982م):

1. يشكل اتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة، والانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.
2. إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار ثم تحليلها ومناقشتها وتقيمها.
3. يحاول صانعو القرارات حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرارات سواء فيما يتعلق بالبيئة الداخلية أو البيئة الخارجية أو الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.
4. البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.
5. البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي، من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تعمل معها.

من خلال هذه العناصر يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خلال الأفعال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشخاص. وبالتالي فإن

استيعاب وفهم هذه الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، من خلال إدراك صانع القرار لمحيطه، وليس من خلال موقع المراقب الموضـوعي أو الحيـادي، فالكيفية التي يحدد بها صانع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سـلوكية الدولة تجاه الوضع (مقلد، 1982).

كيفية توظيف النظرية:

تم توظيف نظرية اتخاذ القرارات الخارجية في هذه الدراسة، من خلال تحليـل متغيرات وعوامل إقليمية ودولية أثرت على عملية اتخاذ القرار الخارجي لكل مـن روسيا والصين، وعلى طبيعة العلاقة الثنائية بين البلدين، فصانع القـرار لا يتخـذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطه، وإنما يتأثر بمجمل المتغيرات المحيطة بصنع القرار سواء أكانت قادمة من البيئة الداخلية للدولة؛ والتي تشكل محددا فـي عمليـة صنع القرار بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية التـي تمـارس ضـغوطا متعـددة ومتغيرة نسبيا. وبالتالي فإن هذا الأسلوب سيؤدي إلى معرفة المتغيرات التي أثـرت على طبيعة العلاقات بين البلدين.

إن دراسة العلاقات الروسية الصينية وتفاعلات وتشابك العناصـر المكونـة لتلك التفاعلات والتطورات التي انتابتها، قد فرضت عدة نظريـات تخـدم وتحلـل وتدريس تلك العلاقات، وذلك بتعدد المفكرين والمدارس السياسية، فكانـت نظريـة الصراع الدولي، وكذلك نظرية القوة في العلاقات الدولية، الأكثـر انـسجاما مـع العلاقات الروسية الصينية.

أولا: نظرية الصراع الدولي:

تنفرد ظاهرة الصراع الدولي دون غيرها من ظواهر السياسية الدولية بأنهـا ظاهرة متناهية التعقيد والتشابك في جميع مراحل تفاعلاتها، ويعود ذلك إلى كثـرة أبعاد وتداخل مسبباتها ومصادرها، علاوة على تشابك تفاعلاتها، وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، فالصراع الدولي هو تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن الاخـتلاف في دوافع الدول وفي الدول وفي تصوراتها وتطلعاتها وأهدافها الحالية والمستقبلية، تتنوع مظاهر الصراع وأشكاله، فهنالك الصراع السياسي والاقتـصادي والمـذهبي والدعائي وكذلك التكنولوجي وللصراع أدوات متعددة تتدرج إلـى أن تـصل إلـى

أكثرها سلبية مثل الـضغط والحـصار والاحتـواء والتهديـد (العقـابي، 1996، ص199).

إن التداخل في أسباب ظاهرة الصراع الدولي والحروب أوجد واحـدة مـن اعقد الظواهر التي تفرزه هذه العلاقات. ويؤكد كوينـسي رايـت أحـد المهتمـين بالعلاقات الدولية هذه الحقيقة الأساسية بقوله: أن تلك الأسباب والـدوافع لـصراع الدولي تعود إلى الرغبة في السيطرة ضعف الاستقرار والنظـام علـى المـستوى الدولي العام، والصراعات الاستعمارية للسيطرة على منابع الاقتصاد واتخاذ الحرب والصراع كأداة رئيسية للسياسة القومية (مقلد، 1987، ص214).

مقولات النظرية:

يقول كوينسي رايت (wright, 1966: p136) "إن ربط المعنى التـاريخي بظاهرة الصراع يؤكد الاعتقاد المتأصل لدى علماء التاريخ من أن المـستقبل هـو امتداد وتطور للماضي، وأن عملية فرز الأحداث والتفاعلات وتصنيفها يؤكد ويعمل على التمييز بين الدوافع التي تقع من أجلها الصراعات والحرب، وبـين الأسـباب الحقيقية التي تدفع لها، علماً بأن الأسباب الحقيقية لحالة الصراع الدولي التي تكمـن خلف دوافعه في معظمها لتكريس المصالح الاقتصادية والسياسية، وهناك الكثير من الصراعات الدولية تحت ضغط المؤثرات والعوامل الأيدلوجية".

أما "ليفي ورنر" وهو مفكر مرموق من مفكري العلاقات الدولية ممن اهتموا بتحليل أسباب ظاهرة الصراع والحرب بين الدول، فينظر إلى الصراع الدولي فـي مختلف مراحله ومظاهره العنيفة كالحروب، على أن ذلك سمة من سـمات النظـام الدولي القائم على تعدد الدول القومية، حيث يعود ذلك إلى تصوره بأن عدم وجـود سلطة مركزية حيادية عالمية لها قوة الإكراه القانوني (Legitimate Coercion Power) التي تضمن أمن الدول وتضمن استمرارها وسيادتها، وكذلك يرى "ورنر" إن التهديدات التي تتعرض لها مصالح الدول وكيانها وأمنهـا يـدفع هـذه الـدول للحصول على أسباب القوة، ومن هنا يتأجج الصراع، وهناك سـبب آخـر لزيـادة الصراع بين الدول، كما يراه "ورنر"، وهو أن الشكوك المتبادلة بين الـدول التـي

تتحول مع الوقت إلى مشاعر عدائية يختلف مستوى عنفها أو تطرفها من موقف لآخر (مقلد، 1987، ص220).

توظيف النظرية:

تعكس هذه النظرية مدى القدرة على التحليل والتمحيص في التفاعلات التي تجري بين الدول، كذلك في استيعاب التباين والاختلافات التي تؤدي إلى الصراع الدولي في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأيدلوجية والصراعات التي تؤججها التحالفات الدولية وما ينتج عن ذلك من تقاطع لمصالح الدول، ومن خوفها على مكانتها وأمنها واستقرارها، وكما حصل بالنسبة للعلاقات الروسية الصينية في جوانب كثيرة ومنها الجوانب الأمنية والإيديولوجية والاقتصادية، ولمدة ليست قصيرة من الزمن، ولكنها أصبحت ذات سمة تعاونية فيما بعد، هذا إضافة إلى اهتمام النظرية بالتفاعل الأمني، والاستراتيجي، من سباق تسلح بين الدول، وكذلك من منظور الصراعات الناتجة عن ظروف المكان الطبيعي للدولة وما يحتويه من أطماع توسعية استعمارية خاصة من قبل الدول العظمى، مما أثر في سلوك تلك الدول والصراعات الدولية لتحقيق مصالحها، وكذلك تعد العلاقات الروسية الصينية ذات أهمية على مستوى العلاقات الدولية وذلك لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية، خاصة بعد استفادة روسيا من تجربة انهيار الاتحاد السوفيتي حيث قامت بإعادة بناء نفسها من جديد، واستطاعت الصين التكيف مع النظام الدولي الجديد (مقلد، 1987).

ثانياً: نظرية القوة أو النظرية الواقعية:

لا شك بأن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات وإلى حقب زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب وفي العصور الحديثة، وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب، وفي العصور الحديثة، كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الايطالي مكيافيللي صاحب كتاب الأمير (THE PRINCE) الذي بين فيه أن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية هي الأساس في ثبات مؤسسة الحكم حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة، حينما طرح مفهومه الشهير (الغاية تبرر الوسيلة)، ثم

تبع ذلك الكاتب توماس هوبز الذي يعد من المؤيدين لفلسفة الواقعيـة بـشدة، كمـا اتضح ذلك في كتابه اللوفتيان (LOVIATHAN) الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول.

مقولات النظرية:

قدم هانس مورجانثو وهو من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصورا شاملا لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابة الشهير (السياسة بين الأمم)، حيث يعد السياسة الدولية بمثابة صراع على القوة وهي علاقة نفـسية بـين مـن يمارسونها وبين من ضدهم، كذلك فأنه مهما كانت الأهداف الماديـة لأي سياسـة خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية أو السيطرة على الطرق البحريـة، أو إجراء تغييرات إقليمية فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين، وينظـر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق مسالم، كما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث إن هذه المصلحة بالذات تمثل هـدفاً أساسياً لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه(Dougherty, 1971, p69).

أما فريدريك شومان أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدوليـة، فيقول: إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة وتملك المقومات الأساسية للقوة ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية، حيث تعمل هذه الدول على تأمين مصالحها القومية بوسائل القتال وزعزعة الأمـن والاستقرار للدول الأخرى، حيث يأتي الحفاظ على الـذات (Self-Preservation) هدفاً نهائياً وأعلى لا يخضع لأي تحفظ ولا لأية مساومة. ويعـد ارنولـو ولفـرز (Wolfers) كما أشار (العقابي، 1996، ص138) من الدعاة البـارزين للاتجـاه الواقعي، حيث يقول: إن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف ابعد منها، ويقول: أنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكـم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانات القوة القومية تقترب مـن مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها، أم إنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعاً من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تسوغه ملابسات الظروف التي تحـيط بهـذا الاختيار المحدد للأهداف.

المبادئ الفلسفية للنظرية:

أولاً: مبدأ القوة:

يعد مصطلح القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلوم السياسية، وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية، ويعد عامل القوة عاملاً غير ثابت في المعايير الدولية، فالعلاقات بين الدول تتبع معيار القوة، فهي غير ثابتة ودائماً في تغير مستمر، فكثر ما يكون صديق اليوم عدو الغد، وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يقول شوارزنجر: في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية، والقوة ليست نوعاً من الشهرة المدمرة، حيث أكد كثير من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية وذلك بالتأكيد على دور الدبلوماسية التي تمنع كثيراً من الصراعات التي تحصل بين الدول، والتي تكون في الغالب نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى إثراء الصراع والحروب بين الأمم (دورتي، 1985، ص15).

ثانياً: مبدأ المصلحة القومية:

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباطاً وثيقاً، حيث يعد كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية هي نفسها القوة، وتحليلهم لذلك هو أن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلا لتحقيق أهدافها ومصالحها، فتوفر عوامل القوة لدى كل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة؛ لأن الواقع يفترض أن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة، وفي هذا المجال يقول (هانز موجانثو): "إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت ذلك" (دورتي، 1985، ص138).

دواعي استخدام هذه النظرية:

فرضت هذه النظرية مفاهيمها وأدواتها وواقعها على مختلف النظريات الشمولية الأخرى التي كرست جل اهتمامها لتفسير وتحليل الواقع الذي تعيشه الدول، وذلك لمحاولة وضع الإجراءات الوقائية الداعمة لعوامل الاستقرار والأمن الدولي،

ومبعدة العوامل المسببة للصراع الذي يؤدي بدوره إلى الحروب واستخدام القوة، وفي حالة العلاقات الروسية الصينية، فقد كانت القوة حاضرة في كثير من مظاهرها في علاقات الدولتين وبخاصة في المجال الاقتصادي.

2.2 الدراسات السابقة:

أشارت بعض الدراسات عن كل من روسيا والصين بشكل جزئي ومبسط، ولكن قلت الدراسات التي تناولت العلاقات الروسية- الصينية بشكل مباشر وخاصة لفترة موضوع الدراسة. وفيما يلي بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة:

أجرى (زيدان، 2011) دراسة بعنوان **سياسة روسيا في الشرق الأوسط في ضوء المتغيرات الدولية**، جاءت هذه الأطروحة لتلقي الضوء على المسار التاريخي لإدارة السياسية الخارجية السوفيتية والروسية في جميع محطاتها التاريخية المهمة، ولتلقي الضوء على أبرز ما أنتجته هذه السياسيات من مجالات قانونية وسياسية. عالجت هذه الرسالة المرحلة التاريخية الممتدة من بطرس الأكبر إلى مرحلة ميدفيدف. وهدفت إلى الغوص في تفاصيل تلك الفترة لمعرفة التشابه والاختلاف في أدوار روسيا وتأثيراتها. وهدفت إلى معرفة الاهتمام الروسي بهذه المنطقة، فهل تعود إلى خلفيات اقتصادية أم جيوبوليتيكية أم دينية أم لهذه الأسباب مجتمعة؟ إضافة إلى مدى التأثير في أحداثها، وما هي الأسس التي اعتمدتها والى أي اعتبارات. اعتمد الباحث على المنهج التاريخي أولا، ومن ثم المنهج المقارن، لتوضيح الفروق في أداء روسيا عبر النظم السياسية التي مرت بها.كما اعتمد المنهج التحليلي لمعرفة مقاصد السياسة الروسية، وتحليل أهداف الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها موسكو مع دول المنطقة. أو مع الدول المعنية في المنطقة وتداعياتها على واقع الحال.

أما دراسة(خديده، 2011) فجاءت بعنوان" **العلاقات السوفيتية العراقية ومواقف الاتحاد السوفيتي من القضية الكردية 1958 – 1991** " وقدمت الدراسة فهم أعمق للصراعات العرقية والسياسية والعلاقات الدولية في المناطق الإقليمية، وخاصة سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية تجاه الشرق الأوسط، كما تتناول الدراسة

شرحا مفصلا للعلاقات بين الاتحاد السوفيتي والعراق ومواقف الأولى تجاه القضية الكردية وكذلك لأنها تقدم تحليلات مهمة عن تلك العلاقات وتذبذبها وفقـا لمـصالح الاتحاد السوفيتي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن القضية الكردية لم تكن تحتل مكانة مهمة في السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي لأن الشرق الأوسـط وقضاياه كانت ساحة صراع وسياستها مرتبطة بالغرب وخاصة بريطانيا وأمريكا.

دراسة، (الجنابي، 2010)، والتي جـاءت بعنـوان "**العلاقـات التركيـة – السوفيتية(1923-1929)**". شملت هذه الدراسة الفترة ما بين عام1923م إلى عام 1929م بما فيها من علاقات سياسية – نشاط الحركة الشيوعية التركية وأثره علـى العلاقات بين البلدين – التعاون الاقتصادي والثقافي، أحداث القفقـاس وانعكاسـاتها على العلاقات بين البلدين – المعاهدة التركية – السوفيتية 17 كانون الأول 1925. والموقف من عصبة الأمم – الاتحاد الشرقي – الوفاق الصغير أو الحلف البلقاني – بداية التوجه التركي نحو الغرب – نشاط الحركة الـشيوعية التركيـة – العلاقـات الاقتصادية والثقافية،التوجهات الشرقية لتركيا وانعكاسـاتها علـى العلاقـات بـين البلدين– العلاقات (التركية – الغربية) وأثرها على علاقة البلدين – تعزيز التعـاون التركي– السوفيتي – نشاط الحركة الشيوعية التركية وأثرها على العلاقـات بـين البلدين– العلاقات الاقتصادية والثقافية.

دراسة (عبدا ، 2010) **العلاقات الأمريكية الروسية بعـد انتهـاء الحـرب الباردة**، تناولت الدراسة طبيعة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحـاد السوفيتي السابق إبان الحرب الباردة، وأسباب التفرد الأمريكي في اتخاذ القـرارات العالمية، كما تتناول الدراسة مستقبل وطبيعة العلاقـات بـين الولايـات المتحـدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، للعلاقات الدوليـة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق خلال فترة الحرب العالمية الثانية وأسباب بروز الحرب الباردة. أما الفـصل الأول فخـصص لبيـان طبيعـة العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي الـسابق خـلال الحرب الباردة. فيما خصص الفصل الثاني لبيان أسباب انهيار الاتحـاد الـسوفيتي السابق وتداعياته على المجتمع الدولي. وتناول الفـصل الثالـث تطـور العلاقـات

الروسية مع دول العالم وانعكاسات ذلك على الدور الروسي الجديـد فـي النظـام الدولي.

أجرى(شاشكوف، 2010) دراسة بعنوان"**العلاقات الروسية-الإيرانية: إلـى أين**" وتتناول هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض خصائص العلاقات الروسية - الإيرانية، وخلفياتها، مع تحليل تطوراتها، واستشراف الاحتمـالات الممكنـة فـي المستقبل. لقد مرت العلاقات الروسية - الإيرانية، بمراحل مختلفة، حيـث شـهدت تقاربات وتوترات، وذلك بحسب تقارب مصالح الطرفين أو تباعدها. ولاشك في أن التعاون الثنائي في مجال البرنامج النووي الإيراني يعـد مـن أهـم المـشروعات الاقتصادية المشتركة، كما أنه ذو طبيعة سياسية حساسة تلفـت اهتمـام المجتمـع الدولي، خاصة بعد تشغيل محطة بوشهر النووية في إيران في آب/أغسطس 2010. وفي التعاون العسكري، اعتبرت إيران أن من أهم صفقات السلاح التقليدية لها مـع روسيا هي صواريخ منظومة الدفاع الجوي س-300.

أجرى (كريس، 2009) دراسة بعنوان "**الصين في أفريقيا شريك أم منافس**" وتسلط الدراسة الضوء على جوانب العلاقات الصينية-الإفريقية بكل الغموض الذي يكتنفها، وبكل تعقيداتها، إذ إن العلاقات الاقتصادية الحديثة العهد بين بكين وأفريقيا، كما التواجد الصيني المكّثف في أفريقيا، بدأتا تشكلان مصدر خوف بالنسبة للمصالح الغربية من جهة، وللسياسة الإفريقية -العالمية بشكل عام من جهة ثانية. بات الغرب يشعر بالخوف من الصين كقوة ناشئة في العالم، خاصة في إفريقيا، فلم يخف تخمينه بأنها "تخطط لاستعمار إفريقيا." إن قصة الوجود الصيني في إفريقيا، ليـست فقـط مجرد القصة القديمة إياها المتمثلة في نهب خيرات إفريقيا واستغلالها من قبل دولة أجنبية، تسمح به قّلة من السياسيين والنافذين الأفارقة الذين يحصلون بالمقابل علـى ما يؤمن راحتهم ورفاهيتهم على حساب الشعب الإفريقي، بل إنهـا قـصة يكتنفهـا التعقيد؛ لأن الصين قامت - إلى جانب الاهتمام الخاص بمصالح هؤلاء النافـذين - بتقديم خدمات عامة، كبناء العديد من المستشفيات والمدارس ومد العديد من شبكات المواصلات بين المدينة والريف، مما أنعش الحياة الأفريقية في المناطق النائية.

وأجرى (بخوش، 2006)دراسة بعنوان، "**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**".

تتناول الدراسة البحث في واقع المتوسط بضفتيه: الشمالية والجنوبية بعد انهيار نظام الثنائية القطبية، والاختلاف في الواقعين بين ضفتي المتوسط كونه يفصل بين عالمين مختلفين الأول ديمقراطي ليبرالي والآخر بدائي تتخلله تمزقات حادة.

وتدور الدراسة حول المحاذير والفرص التي يطرحها مشروع الشراكة الآورومتوسطية، وفي هذا الخصوص تفترض الدراسة فرضيتين أساسيتين هما:

الأولى: تقوم على أن الشراكة تهدف إلى نسج علاقات جديدة هدفها التنمية المشتركة.

الثانية: تعد قضية الشراكة جاءت استجابةً للتحديات الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف واضح بين الأهداف المعلن عنها في المشروع والوسائل المقترحة لتجسيدها، حيث إن الدراسة لا تعد الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الجنوب على أساس الشراكة.

وتختتم الدراسة بالقول: إن تحقيق الرفاهية والسلام المشترك لضفتي المتوسط هي مسؤولية جماعية، غير أن الاتحاد الأوروبي يتحمل الجزء الأكبر كونه يمثل قوة اقتصادية بالدرجة الأولى ولأنه المبادر بالمشروع، وذلك لا يعني إعفاء دول جنوب المتوسط من مسؤولياتها تجاه شعوبها.

وجاءت دراسة (الشحف، 2005) بعنوان"**العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقـة آسـيا الوسـطى والقفقاس**"، وتناولت الدراسة أهمية العلاقات الروسية الإيرانية من جهة في التـأثير على مجريات الصراع الدولي الدائر حالياً على مناطق النفوذ، وعلى طريق بلـورة التحالفات الدولية في مواجهة المنهجية الأمريكية، من ناحية أخرى فـي التأسـيس لتكوين عالم متعدد الأقطاب. تتبوأ فيه الأمم المتحدة الدور القيادي في حل النزاعات الدولية. وفي وقت تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية جاهـدة، لتهمـيش الـدور

الإقليمي والدولي لكل من روسيا وإيران، والعمل على تطويق هاتين الدولتين اللتين تحظيان بموقع جيوسياسي هام بمحاذاة المناطق التي تعتبرها الولايات المتحدة ضمن مجال مصالحها الحيوية. وكانت فكرة كتابة هذه الدراسة في البداية تنصب على العلاقات الروسية – الإيرانية بعد انحلال الإتحاد السوفياتي، ووجود بعض الثغرات في تحليل طبيعة هذه العلاقات في مراحل هامة من تاريخ كلتا الدولتين، خاصة بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية والدور السوفياتي في مساعدة رضا خان في القضاء على حكم الأسرة القاجارية واستلام الأسرة البهلوية السلطة في إيران.

الفصل الثالث

محددات العلاقات الروسية الصينية

1.3 المحددات السياسية الروسية الصينية:

تعود العلاقات الروسية الصينية تاريخياً إلى العام 1640م عندما اتصلت روسيا والصين مباشرة لأول مرة في أقصى شرق سيبريا. ومنذ العام 1640م وحتى العام 1729م تطورت بشكل تدريجي العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين البلدين "ونعني هنا العلاقات الثنائية بين الصين وروسيا". ومنذ 1640 م وحتى 1729م طورتا تدريجياً علاقات دبلوماسية وتجارية متأرجحة ولكن متينة وقد تأزمت علاقاتهما بعد عام 1858م عندما ضمت روسيا حوض نهر أمور Amur River"وهونهر يقع في شرق سيبريا تشكل بانضمام نهري "الأرجوان" Argun River ونهر"الشيلكا "River" Shilka ويبلغ طوله 4416كم يجري باتجاه الشرق على طول الحدود الصينية بين الشرق الأقصى الروسي وشمال شرق الصين، ويعتبر تاسع أطول نهر في العالم ويصب في المحيط الباسيفيكي وهو يرسم الحدود بين روسيا والصين ومدينة فلاديفوستوك"Vladivostok " وهي إحدى مدن روسيا في الكيان الفيدرالي الروسي بريموريسكي كراي Primosky Krai. وتعتبر اكبر مدينة وميناء في الشرق الأقصى وعاصمة إقليم بريموريه" وبانضمام نهر أمور إلى مدينة فلاديفوستوك بدأت أزمة الحدود بين البلدين وهي الأزمة التي أصابت العلاقات بينهما بالتأرجح وعدم الاستقرار (علو، 2007).

أقيمت العلاقات الدبلوماسية في العصر الحديث بين الصين والاتحاد السوفياتي 1949، واستمرت العلاقات بينهما لفترة قصيرة، ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الدولتين بسبب اختلاف رؤيتيهما الأيديولوجية في قيادة العالم الشيوعي، فضلا عن تعدد المنازعات علي الحدود وظلت العلاقة بين الطرفين علاقة تنافسية طوال فترة الحرب الباردة، وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي في أغسطس عام 1991 ولكن كانت هناك رؤى سوفيتية قبل ذلك التاريخ في عام 1989 بضرورة تحسين العلاقات مع الصين ولكن مع تولي بوريس يلتسين الحكم في روسيا، كانت هناك

توجهات لتدعيم العلاقات مع العالم الغربي، حتى جاءت زيارة الرئيس يلتسين للعاصمة الصينية بكين في ديسمبر 1992، وتأكيده خلال هذه الزيارة أهمية التوازن في السياسات الخارجية الروسية بين التوجه الغربي والتوجه الآسيوي، باعتبار أن روسيا دولة أوروآسيوية ومع مجيء الرئيس بوتين إلى الحكم، كانت هناك تخوفات صينية من أن يكون الرئيس الجديد ذا توجهات غربية، لكن سرعان ما أثبت الرئيس بوتين تمسكه بالتوجه الروسي تجاه آسيا وبخاصة الصين، حيث أصبحت هناك قناعة راسخة بأن الدولتين، غير الحليفتين للولايات المتحدة، قد أصبحتا في خندق واحد في ظل إصرار الأخيرة علي التفرد بالنظام الدولي ثم جاءت قمة بكين في أبريل عام 1996 لتعطي دفعة قوية للعلاقات بين البلدين، وترسي دعائم المشاركة الإستراتيجية بينهما بعد النجاح في تسوية مشاكل الحدود بشكل نهائي، وذلك بعد الاتفاقيتين الخاصتين بالحدود الشرقية عام 1991، والحدود الغربية عام 1994 (باكير، 2006، أ).

أولا: التحالف الاقليمي:

تسعى كل من روسيا والصين إلى تشكيل تحالف إقليمي ليكون سدا في وجه الاختراق الأميركي للمنطقة، خاصة في المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة الإتحاد السوفياتي سابقًا والتي فرط عقدها إثر انهياره. وقد عمدت الدولتان إلى تأسيس بعض المنظّمات الإقليمية وتفعيل البعض الآخر لهذا الغرض ومنها، بل وأهمها:

منظمة شنغهاي: والتي ضمت كل من (الصين، روسيا، طاجكستان، كازخستان وقيرغيزستان ثم انضمت إليها أوزبكستان)، وتم تأسيسها العام 1996 في محافظة شنغهاي الصينية. وفي العام 2001 تم توسيع المنظمة من خلال دخول أوزبكستان إليها.

وتهدف هذه المنظّمة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومناقشة عدد من المواضيع المهمة بشكل دوري وتعزيز الثقة المتبادلة وحسن الجوار ودعم التعاون الفعال في المجال السياسي والاقتصادي والتجاري والعلمي – التقني وكذلك في مجال التعليم وصناعة الطاقة والنقل والسياحة وحماية البيئة والعمل سوية على دعم

السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والمضي قدماً نحـو إقامـة نظـام سياسـي واقتصادي دولي جديد ديمقراطي وعادل ورشيد (زهاو، 2002).

وتهدف هذه المنظّمة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ومناقشة عدد من المواضيع المهمة بشكل دوري وذلك، بهدف(أبو طالب، 2006):

1. إعادة ترسيم الحدود بين جمهوريات ما بعد الإتحاد الـسوفيتي مـن جهـة، والصين من جهة أخرى.
2. من أجل مواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب والنزعـة الانفصالية والتطرف، إضافة للتعاون الاقتصادي.
3. مواجهة الاضطرابات الداخلية، فهذه البلدان كلّها إما تشهد صحوة إسـلامية، كما هو الحال في طاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، وإما تشهد مواجهات بين المسلمين والأنظمة غير المسلمة مثل روسيا والصين.

وقد أصدرت المجموعة في اجتماعها الأخير دعوة لخروج جميع القوى الخارجية من منطقة وسط آسيا وإنهاء القواعد العسكرية الخارجية في إشارة غيـر مباشـرة للقوات العسكرية الأميركية وقواعدها في المنطقة (الشيخ، 2008).

وقد قاد العديد من العوامل فيما بعد الطرفين إلى إنشاء رابـط اسـتراتيجي مشترك بينهما وإلى تقوية العلاقات الثنائية في السنوات الأخيـرة. علـى الجانـب الصيني، ساهمت النقلة العالمية في السياسة الدولية وعبـر القـادة الاسـتراتيجيين الصينيين، في إعادة تقييم سياسة الصين الأمنية ومناقشة الاحتمالات والخيارات كافة المتاحة أمامهم ومنها إنشاء علاقات تعاون ثنائية أو تحالف قوي ومتين لصد هيمنـة الولايـات المتّحـدة علـى المنطقـة ومحاربـة نزعتهـا الأحاديـة. بالنسبة إلى روسيا، فقد رأت أن عليها استعادة قوتها وأن ذلك لا يمكـن أن يتحقّـق بمواجهة القوى والدول الصاعدة في المنطقة، بل في التعاون معها لاسيما الصين.

القواسم المشتركة للتحالف:

ويعد السبب الرئيس في إنشاء التحالف القـوي فـي النـصف الثـاني مـن التسعينات بين روسيا والصين بالإضافة إلى العديد من القواسم المشتركة والمهمـة أهمها (عوض، 2007؛ سليم، 2007):

1. التحديات- الجيوسياسية والجيو-استراتيجية على مسرح روسيا الغربي الحيوي، والامتداد التوسعي لحلف الناتو شرقًا، مع الجهود الواضحة للولايات المتّحدة لتقويض التأثير والنفوذ الروسي في آسيا الوسطى ومناطق أخرى قريبة منها، وهو الأمر الذي زاد من عزيمة الطرفين الروسي والصيني على توثيق علاقاتهما في هذه المنطقة مع دعوة الطرفين إلى عالم متعدد الأقطاب مع ضرورة إنشاء نظام سياسي واقتصادي جديد.
2. معارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخي الأميركي والانسحاب الأحادي الأميركي من معاهدة "أي بي أم" للحد من انتشار الأسلحة البالستية.
3. لدى البلدين تخوف من القوى والنفوذ الإسلامي في البلدان المجاورة بالإضافة إلى تخوف من تنامي الحركات القومية الوطنية في تلك المناطق مثل القوقاز، آسيا الوسطى، ومناطق غرب الصين.
4. نمو صادرات روسيا من النفط مقابل ارتفاع استهلاك الصين للطاقة، وهو الأمر الذي كان يشكّل دافعا إضافيا لضرورة إقامة علاقات إستراتيجية ثنائية بين الطرفين.
5. انخفاض انتشار الجيش الروسي في الأماكن المجاورة والبلدان الحديثة الاستقلال وتبديل روسيا تحالفاتها السابقة في فترة الاتحاد السوفيتي وتخلّيها عن معاهدات الدفاع المشترك واستبدال ذلك كلّه بعلاقات تعاون وصداقة مع الهند، فيتنام، كوريا الشمالية، وهو ما يريح الصين مقارنة بوضع الإتحاد السوفيتي الذي كان سابقًا.
6. حاجة كلا الطرفين إلى بعضهم البعض، روسيا كقوة آخذة في الذبول بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، والصين كقوة آخذة في الصعود مؤخّرا خاصة من الناحية الاقتصادية مع تحولها العام 2002 إلى الدولة الأولى الجاذبة للاستثمارات الخارجية المباشرة في العالم.

على الرغم من هذه القواسم المشتركة بين الطرفين، إلاّ أن العلاقات المشتركة واجهت بعض الصعوبات في العام 2000 إثر صعود بوتين إلى الحكم في روسيا. فقد صنّف آنذاك على أنّه موالي للتوجهات السياسية والأمنية والاقتصادية الغربية

يسعى إلى علاقات ثنائية قوية مع أميركا ما خفّف قليلا من سرعة التوجهات المشتركة الروسية-الصينية. خاصة أن الرئيس الصيني أيضا "جن تاو" يمثّل الجيل الصيني الجديد في سدة القيادة الصينية، وهو كما معظم أبناء جيله لم يتلقّوا تعليمهم في روسيا ولم يخبروها ومبادئها، لذلك فقد كانوا متحررين كليا من تأثيرها. لكن سرعان ما دفعت التغييرات الحاصلة في المنطقة إلى ضرورة تدعيم العلاقات الثنائية خاصة مع دخول الأميركيين حلبة السباق للسيطرة على منطقتهم وتخومهم في أفغانستان، آسيا الوسطى وباقي المناطق الحيوية لهم.

ثم ما لبثت أن تكثّفت الاتصالات والزيارات على المستويات الرفيعة بين روسيا والصين العام 2001 (باكير، 2006 ب)

والمضمون الرئيس لهذه الاتفاقية هو"انتقال الصداقة بين البلدين والشعبين من جيل إلى جيل، وعدم تحويل الآخر إلى خصم إلى الأبد". وباعتبارها وثيقة منهجية لإرشاد تنمية العلاقات بين البلدين، حددت طبيعة العلاقات الصينية- الروسية الداعية إلى عدم الانحياز وعدم المواجهة وأنها غير موجهة إلى أي دولة ثالثة. وقدمت إلى المجتمع الدولي مثالاً في البحث عن الأمن بالاعتماد على الثقة المتبادلة والبحث عن التعاون بالاعتماد على المنفعة المتبادلة. وفي أيلول- سبتمبر 2001، زار رئيس مجلس الدولة تشورونغ جي روسيا، ما عزز تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين (السيد، 2009).

ثانيا: معاهدة التعاون وحسن الجوار المشتركة:

في تموز يوليو من العام 2001 قامت روسيا والصين بتوقيع اتفاق تعاون ثنائي لتوثيق علاقات الدوليتين خلال العشرين سنة المقبلة. وتحلّ هذه الاتفاقية الجديدة مكان تلك التي تم توقيعها أيام ماوتسي تونغ وستالين والتي شكّلت الحلف العام 1950 وأصبحت غير واقعية فيما بعد في نهاية الستينات إثر التوتّر الذي حصل بين البلدين وفسخ علاقاتهما الثنائية.

وقد جاءت هذه الاتفاقية الجديدة آنذاك لتدعم" الشراكة الإستراتيجية" بين البلدين والقائمة منذ نهاية التسعينات ولاسيما والدولتان قلقتان من التحول في النظام

العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتّحدة وحلفاؤها الأوروبيين.

وعلى العموم ركّزت هذه الاتفاقية المؤلّفة من 25 بندا على ما يلي:(علو، 2007)

1. المعارضة المشتركة لبرنامج الدفاع الصاروخي الأميركي.
2. رفض المفهوم الغربي "التدخّل الإنساني" والذي تبنّاه حلف الناتو العام 1999 في كوسوفو.
3. معارضة الخطط الأميركية بالتوسع العسكري، والتي لا يمكنها إلاّ أن تضر بمصالح الأمن العالمي.
4. الدعم الروسي لمفهوم "صين واحدة" والاعتراف بحق الصين في تايوان كجزء منها.
5. تدعيم التعاون العسكري بين الطرفين.

وتشير مواد هذه الاتفاقية إلى أن هناك توافقا بين الطرفين علي مبادئ عامة رئيسية، هي معارضة برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي، ورفض مفهوم "التدخل الإنساني" الذي تبناه حلف الناتو في عام 1999 في كوسوفو، ومعارضة السياسة الأمريكية للتوسع العسكري، والتي يمكن أن تضر بالأمن العالمي، والاعتراف بحق الصين في تايوان، في ظل التمسك الصيني بسياسة الصين الواحدة، وتدعيم التعاون العسكري بين الطرفين، ومعارضة سياسة الأحلاف العسكرية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لكل طرف، واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية له، ودعم الصداقة من جيل إلى جيل، وعدم استهداف أي من الجانبين الجانب الآخر كعدو له وتؤكد المعاهدة أن العلاقات الودية بين الدولتين نمط جديد من العلاقات بين الدول، يقوم علي أساس عدم الانحياز وعدم المواجهة وعدم استهداف دولة ثالثة (باكير، 2006، ب).

ويرى كثير من المحللين أن هذه الاتفاقية قد جاءت كرد فعل علي التوجهات الجديدة لحلف شمال الأطلنطي الذي بدأ بالتوسع شرقا، وهو الأمر الذي يهدد أمن روسيا القومي، هذا إلى جانب تعرض الصين للعديد من المشكلات الداخلية، ومنها: مشكلتا التبت والأقليات القومية، ومشكلة تركستان الشرقية، وقضية حقوق الإنسان، والديمقراطية (زهاو، 2002). ثم توالت الوقائع الداعمة لمسيرة العلاقات الروسية

ـ الصينية والمنفذة لمواد معاهدة التعاون وحسن الجوار، منها صدور بيان مشترك عن الجانبين في 1 يوليو 2005 يحدد موقفهما الموحد تجاه عدد من القضايا الدولية، منها إصلاح الأمم المتحدة، والعولمة والتعاون بين الشمال والجنـوب، والاقتـصاد، والتجارة العالمية كما نفذت الدولتان أولى مناوراتهما العـسكرية المـشتركة باسـم "رسالة السلام 2005 " (أبو طالب، 2006).

2.3 المحددات الاقتصادية الروسية - الصينية:

تحتل الصين المركز الأول عالميا من حيث النمو ومـن حيـث الاحتيـاطي النقدي الأجنبي، والثانية من حيث الإنفاق العسكري بحسب أرقامها المعلنـة ومـن حيث جذب الاستثمارات وذلك بعد الولايات المتحدة، والثالثة في التجارة الدولية ومن المتوقع أن ترتقي للثانية، والرابعة من حيث الناتج المحلي، والخامسة من حيث عدد الرؤوس النووية، كما إنها من الدول التي لها برنامج فضاء متقدم.

ولكن لا تزال الصين من جهة أخرى في المرتبة 15 من حيث إجمالي الدخل الفردي وذلك بسبب كثرة عدد سكانها، وليس من المتوقع أن تـصبح مـن الـدول العظمى إلا عام 2050، كما أن التقدم الاقتصادي فيها له تداعيات تعيق تقدمها، منها انتشار ظواهر التلوث، إلى الفساد، إلى بروز الفـوارق بـين الطبقـات والأقـاليم المختلفة، إلى غير ذلك من المشكلات، بما في ذلك مـسألة المـشاركة الـسياسية، والديمقراطية التي لا تزال في بدايتها مقارنة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ويكفي الإشارة إلى أربع حقائق ملموسة:

الأولى :إن الصين تحولت لكي تكون مصنع العالم في إنتاج الـسلع المتنوعـة مـن مختلف أنواع الجودة، ومختلف الأسعار، ومن ثم فهي سلع يستطيع الفقير أن يشتريها ويسد بها احتياجاته، كما يستطيع الغني أن يشتريها ويسد بها مطالبه وتطلعاته. ولهذا تنافس السلع الصينية في أسواق البلاد النامية كما تنافس في أسواق البلاد المتقدمة.

الثانية :إنه مع انفجار الأزمة المالية العالمية تطلع العالم بأسـره وخاصـة الـدول المتقدمة إلى الصين لكي تساهم في إنعاش الاقتصاد العالمي ومساعدته فـي

الخروج من حالة الركود التي وصل إليها وبالفعل فإن خطة الإنعاش الصينية كان لها دورها على المستوى العالمي وحرص الصين على رفع قيمة عملتها وعدم تخفيضها كان قرارا علميا مدروسا وحكيما واستجابة بروح المسؤولية لمتطلبات الاقتصاد العالمي.

الثالثة : حرصت الصين على شطب نحو عشرة مليارات دولار من مديونية الـدول النامية في إفريقيا وهو ما لم تقم به أية دولة غنية وفي نفس الوقت حـرص الصين على استثمار مبالغ ضـخمة مـن احتياطاتهـا فـي أذون الخزانـة الأميركية. هذا الإحساس بالمسؤولية من الصين لا نجده مـن دول أخـرى نامية أو متقدمة تجاه غيرها من الدول على الساحة الدولية، يكفـي الإشـارة إلى أن نسبة الواحد في المائة التي قررتها الأمم المتحدة منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي لكي تكون مساعدات رسمية من الدول المتقدمـة للـدول النامية لم تحققها أية دول من الدول المتقدمة.

الرابعة : والأهم فهو رفع مستوى معيشة الشعب الصيني حيث زاد حجـم الطبقـة المتوسطة، كما ارتفع مستوى الفقراء، وانخفض عدد الصينيين تحـت خـط الفقر، واستطاعت الصين رفع أكثر من 400 مليون مواطن من تحت خـط الفقر خلال السنوات العشر الماضية. بعبارة أخرى إن الحكومة المسئولة أمام شعبها تفي بوعودها وهذا بخلاف موقف حكومات أخرى في مختلف القارات وخاصة في البلاد النامية.

أولا: العلاقات التجارية:

تعتبر روسيا شريكًا تجاريا قويا للصين وهي تحتلّ دائما موقعا بين الشركاء العشر الأوائل لها، و احتلّت سنة 2005 المرتبة التاسعة بعد أميركا، اليابان، هونـغ كونغ، كوريا الجنوبية، تايوان، ألمانيا، ماليزيا و سنغافورة. وتعتبر روسيا المـصدر الأول للأخشاب إلى الصين 64،7% من جميـع واردات الـصين مـن الخـشب، المخصبات 47،5%، المأكولات البحرية 44،5%، النفط 8،75%، معادن حديديـة 13،9%. أما بالنسبة إلى الصين، فتكاد صادراتها إلى روسـيا تنحـصر بـالمواد والسلع الاستهلاكية، فيما تطمح روسيا في أن تزيد الصين من استثماراتها المباشرة

في اقتصادها والتي بلغت العام 2004 حوالي 5% من حجم الاستثمارات الـصينية الخارجية الكلية حيث تأمل الصين في أن تبلغ هذه الاستثمارات العـام 2020 فـي الاقتصاد الروسي الـ 12 مليار دولار.(سعيد، 2006).

العام 2000، عرفت التجارة الثنائية بين الطرفين أرقاما قياسية ببلوغهـا 8 مليارات دولار ولكنها تشكّل 1،7% فقط من حجم التجارة الصينية. ويعد هذا الرقم متواضعا جدا مقارنة بحجم التجارة الصينية مع أميركا والبالغ 115 مليار دولار في ذلك الوقت. العام 2001 ارتفع حجم التجارة الصينية- الروسية ليبلغ 10،67 مليـار دولار ثم 12 مليار دولار في العام 2002. لكن هذا المبلغ يبقى متواضعا مقارنة مع حجم التجارة الصينية-الأميركية على سبيل المثال (سليمان، 2003).

على العموم، التعاون الاقتصادي المشترك في نمو متزايد، على الرغم من أن روسيا تعهدت بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع آسيا و المحيط الهادئ، إلاّ أن الأرقام المتوافرة لا تزال تشير إلى ضعف هذا التوجه مع حيازة أوروبـا: حـوالي 40 % من حصة التجارة الروسية مع الخارج، وعلى التـوالي 22.2% و 16.5% مـن صادرات دول الكومنولث ووارداتها على التوالي، 5،9% و 3،3% من صادرات الولايات المتّحدة ووارداتها على التوالي، و4،5%5 و 2،5% حصة الصين فقـط، 3،5% و 2،9% من حصة اليابان. وقد تكثّفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين فـي العام 2004 وبلغت حوالي 21،2 مليار دولار بزيادة نسبتها 35% عن السنة السابقة لها، فيما بلغت في الفصل الأول من العام 2005 حوالي 4،5 مليـار دولار بزيـادة نسبتها 23،1% عن الفترة نفسها من السنة السابقة. وقد نمت الصادرات الروسـية لعام 2004 بنسبة 24،7% عن السنة السابقة لها التي حقّقت نموا يبلغ 15،7%، وقد بلغ الحجم الكلّي للصادرات الروسية 12،1 مليار دولار عام 2004. وبالمثل، فقـد ازدادت الصادرات الصينية لروسية بنسبة 50،9% عن الفترة نفسها لتبلغ 9،1 مليار دولار، فيما سجلت أرقام الربع الأول من العام 2005 زيادة فـي صـادرات كـلا البلدين: الروسية إلى الصين بنسبة 19،3% لتبلغ 3،27 مليار دولار، والصينية إلى روسيا بنسبة 22،9% لتبلغ 2،13 مليار دولار.(السيد، 2009)

ثانيا: المصالح النفطية:

ومن هنا، لا تزال العلاقات الاقتصادية الصينية-الروسية تشكّل بوابة واعدة لتقوية العلاقات والاستثمارات المشتركة لاسيما في القطاع النفطي وقطاع الطاقة بشكل عام. لقد اضطلعت الطاقة الروسية بدور كبير ومهم في تنمية العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية الصينية-الروسية وتطويرها منذ العام 1996 وبشكل متزايد. ومنذ زيارة الرئيس الصيني يانج زيمين لروسيا العام 2000 والعلاقات في مجال الطاقة تتسارع وتكبر. فقد وقّعت شركات النفط في الجهتين اتفاقا ضخما العام 2001 يهدف إلى إنشاء أنبوب نفطي طوله 2400 كيلومتر مع قدرة على نقل ما بين 25 و30 مليون برميل سنويا. وعند إتمام هذا الخط الذي تبلغ كلفته ما بين 2،5 إلى 3 مليار دولار تقريبا، سيكون قادرا على تزويد الصين 700 مليون طن من النفط الروسي خلال 25 سنة.(Germa, 2008) ويمتد هذا الأنبوب من منطقة الشرق الأقصى الروسية إلى موانئ الشمال الصينية تتنافس عليه اليابان أيضا التي اقترحت مسارا آخر له بطول 4100 كيلو متر وبكلفة تبلغ 4 أضعاف كلفة الخط الصيني المقترح سابقًا.

وتشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA) إلى أن الصين ستحصل عبر هذا الأنبوب في حال إنجازه بشكل كامل على مليون برميل يوميا من حقول أناغارسكز وقبل أن تحدث أزمة شركة يوكوس الروسية كانت شركة (CNPC) الصينية وقّعت معها في حزيران 2003 مذكّرة تفاهم حول المشروع، واقترح بوتين فيما بعد إعطاء الصينيين حصة في الشركة التي تنتج 1% من نفط العالم الخام، وكان بوتين يأمل بذلك أن يعيد النفط تسخين العلاقات الصينية-الروسية الباردة تاريخيا. لكن العام 2003 شهد أيضا تطور بعض المشاكل في العلاقات الثنائية وذلك نتيجة تجميد مشروع خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين المعروف اختصارا باسم خط (إن دي)، وهما الحرفان الأولان للمدينة الروسية التي سينطلق منها الخط، والمدينة الصينية التي سيصب فيها. والواقع أن روسيا هي التي بادرت في تشرين الثاني نوفمبر 1994 بطرح هذا المشروع حيث وقّعت اتفاقية بين

الحكومتين في هذا الصدد في تموز يوليو و أيلـول سـبتمبر العـام 2001. (Bin, 2008)

وفى بداية كانون الأول ديسمبر العام 2002 أعلنت الحكومة الـصينية أنهـا انتهت من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وخاطبت الجانب الروسـي خطيـا بالموافقة عليه. وفي مايو العام 2003 قامت المؤسسة الصينية للنفط والغاز الطبيعي وشركة يوكوس الروسية للنفط بالتوقيع على الاتفاقية العامة للمشروع والمشار إليها سابقًا. إلا أن الحكومة الروسية قامت فجأة، وبعد شهر من توقيع الاتفاقيـة، بتغييـر رأيها، مفضلة التعاون مع اليابان أولاً في المشروع بدلاً من الصين عبر مد خـط أنابيب أطلق عليه اختصارا خط (إن إن) وهو ما أدى إلى تجنيب مشروع خـط (إن دي) ومنذ ذلك الحين لم يتّخذ بشأنه خطوة واحدة إلى الأمام على الرغم من الوعـود الصادرة عن الجانب الروسي بالتزام تشييده.(Hiroko, 2009)

وقد قامت الصين بالضغط على روسيا من أجل الحصول على أنبوب الـنفط هذا وذلك خلال القمة التي عقدها هو جنتاو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 15 تشرين الأول 2004 حيث طالبت الصين بالحصول على صفقة خط الأنابيب من أجل زيادة إمداداتها من النفط. وقال مجلس التجارة الصيني الروسي والذي تتمتّـع فيه بكين بتأثير كبير إن الصين "مهتمة جدا" بالحصول على الصفقة، حيث عـرض رئيس الوزراء الصيني وين جياباو استثمار 12 مليار دولار فـي قطـاع الطاقـة الروسي خلال المباحثات التي أجراها في موسكو، وبعد أزمة يوكوس ربما سيكون البديل المتاح أن تقوم شركة ترانسنفت الروسية بنقل النفط الـسيبيري إلـى مينـاء ناخودكا الروسي على المحيط الهادئ، ومنه بالناقلات البحرية إلى الموانئ الصينية المجاورة (عوض، 2007).

ومن المتوقّع أن يزيد هذا الأنبوب النفطي من حجم التجارة المتبادلـة بـين الصين و روسيا بنسبة 50% عما هي عليه الآن. وإضافة إلى الـنفط، مـا زالـت مشاريع نقل الغاز الطبيعي من سيبيريا عند مدينة أركوتسوك تنتظر تدبير 12 مليار دولار لمد أنبوب للغاز، وستحصل الصين حين إتمامه على مليـاري قـدم مكعـب يوميا. وعلى الرغم من أن الصين حريصة على إتمام تلك المشاريع وتظهر جدية في

التعاون مع روسيا مشترطة ألاّ تزاحمها اليابان في حصة من التـصدير، فإنهـا لا تضع ثقلها كله على المصدر الروسي. فمن الصعب أن ينسى القادة الصينيون تلـك الأزمة الحادة التي شهدتها الصناعة الصينية في أعقاب توتّر العلاقات بين موسـكو وبكين في الستينات من القرن العشرين، حينما سحبت روسيا مهندسيها من المصافي والحقول النفطية والمصانع الصينية وهو ما أصاب البلاد بضربة موجعة، ولهذا فهم يعملون على تأمين مصادر تمويل نفطية وغازية أخرى وأن لا يكون اعتمادها على روسيا كلّيا في هذا الإطار كي لا يهدد أمنها القـومي، ولأسـباب عمليـة أخـرى منها:(Sergei, 2007)

أولاً: إن الجانب الروسي لم يغير رأيه إلا نتيجة لتعارض المصالح بين التكـتّلات الاقتصادية الكبرى وانعكاسات ذلك على مؤسسات صنع القرار السياسي داخل روسيا. وفى مجال تنمية موارد الطاقة يبدو الصراع محتدما للغاية ومؤسسات القطاع العام ممثّلة في شركة إنتاج النفط والغاز الطبيعـي وبـين مؤسـسات القطاع الخاص ممثّلة في شركة يوكوس وامتدت نيران ذلك الصراع لتـشمل المشروعين المذكورين (إن دي) الصيني و (إن إن) الياباني.

ثانيًا: ليست العلاقات الروسية- الصينية، على الرغم من تميزها استثناء من علاقات الصين بدول العالم الكبرى حيث المصالح الذاتية فوق كل اعتبار.. وانطلاقـًا من هذا المفهوم يتعين على الصين مراقبة العواصـف والمتاعـب والتقلّبـات بهدوء شديد من دون الاكتفاء بمقولة استحالة تفريط روسيا بالـسوق الـصيني النفطي باعتباره من أكبر أسواق النفط العالمية والمسارعة باتخـاذ خطـوات حاسمة لإعادة صياغة إستراتيجية نفطية شاملة ترتكز علـى محـاور تنويـع مصادر الاستيراد وتعزيز التعاون مع دول آسيا الوسطى وإيجاد موارد طاقـة بديلة، وتكثيف الاستثمارات في مشاريع التنقيب عن النفط خـارج الأراضـي الصينية .

ثالثًا: إن النفط عامل مؤثّر في رسم الاستراتيجيات العالمية للدول الكبرى ولم يكـن هناك سلاح أقوى من سلاح النفط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. لقد كـان الشرارة الوحيدة التي أشعلت لهيب الصراعات العسكرية، ومع توالي الحروب

في منطقة الشرق الأوسط وآخرها حرب العراق، اتجهت الأبصار صوب نفط بحر الشمال الأمر الذي أتاح لروسيا الغنية بمواردها النفطية فرصة ممارسة دبلوماسية النفط داخل دائرة يتّسع نطاقها لتشمل اليابان وكوريا الجنوبية شرقًا والصين جنوبا والاتحاد الأوروبي غربا وصولاً إلى الولايات المتحدة، وهي في هذا كله تسعى إلى تحقيق أقصى حد ممكن من مصالحها الذاتية. هذا التوجه لا يمكن لأحد أن ينكره على روسيا فيما يبقى على الصين أن تعيه جيدا وتتقبله لاستحالة تغييره وتتعامل معه بما لا يناقض مصالحها.

3.3 العلاقات العسكرية الروسية- الصينية:

نصت اتفاقية معاهدة التعاون وحسن الجوار المشتركة على أنّه "في حال وجود تهديد أو عدوان، يقبل الطرفان على الاتصال ببعضهما البعض بأسرع وقت ممكن ويتم إجراء مشاورات لإزالة هذا التهديد أو العدوان". كما نصت أيضا على عدم استخدام أي من الطرفين القوة أو التهديد باستخدامها أو أي وسائل ضغط أخرى اقتصادية أو غير اقتصادية، وعلى حل الخلافات والنزاعات ثنائيا بشكل حصري وبالطرق السلمية، وقد تعهد الطرفان بعدم توجيه أو استخدام الأسلحة النووية ضد بعضهم (عاطف، 2007).

على الرغم من أن الجميع يدرك أن الصين قوة ناهضة وأن قوة روسيا في ذلك الوقت آخذة في الذوبان، إلاّ أن محور بكين-موسكو آخذ في الصعود والتمكّن. ومع هذا فإن الصين تبقى متشكّكة دائما من سياسات بوتين تجاه الغرب خاصة الولايات المتحدة، أوروبا وحلف الناتو. لكن الزيارات العديدة التي قام بها بوتين للصين والتي يسعى من خلالها إلى طمأنة الشركاء الصينيين إلى توجهاته قد أرضتهم، خاصة إثر تأكيد روسيا على تعاونها الوثيق والتزامها الاتفاقية وبنودها الموقّعة مع الصين (ذياب، 2007).

هذا ويرى الطرفان أنّه ليس من مصلحتهما حاليا إعلان تحالف عسكري خشية أن يثير ذلك جنون الولايات المتّحدة أو يسلّط الضوء على انبعاث خطر كبير على أوروبا وأميركا وخوفًا من أن يتم استغلال مثل هذا الوضع في إذكاء نار

العداء بين روسيا والصين من جهة والغرب من جهة أخرى. لذلك، فقد أكّدت الصين بشكل رسمي مرات عديدة وفي مناسبات مختلفة أن نوعية علاقاتها المميزة مع روسيا ليست حلفًا استراتيجيا أو عسكريا بالضرورة، وهو غير موجه ضد أي طرف ثالث، والأهم من هذا أنّه لا يشكّل تهديدا لأي طرف خارجي. وقد أوضح الصينيون لطمأنة غيرهم، أن علاقاتهم مع روسيا هي" علاقات تعاون إستراتيجية" وليست "شراكة أو تحالف استراتيجي." (عوض، 2007)

على الصعيد الروسي الداخلي، لا تزال فئة روسية غير مقتنعة بشراكة إستراتيجية مع الصين وتشير إلى خطر العلاقات معها وتتناولها بمصطلحات عدائية مثل "الغزو السكاني الصيني"، أو"الاختراق الاقتصادي الصيني"، أو"تحدي عسكري"، أو"تعارض جيو-استراتيجي"، لكن الأغلبية ما زالت ترى أن الصين شريك مهم جدا ويمكن الاعتماد عليه، وأن الأولوية في سياسة روسيا الخارجية يجب أن تكون لصالح تنمية العلاقة معها وتقويتها(السيد، 2009).

على الجانب الصيني، يشكّك البعض بقدرة معاهدة الصداقة والتعاون الأخيرة، وهي الثالثة مع روسيا بعد الحرب العالمية الثانية، على تقديم شيء جديد للصين، على اعتبار أن جميع المعاهدات السابقة أدت إلى خسارة الصين جزء من مناطقها المتنازع عليها مع روسيا ولم تفد الطرف الصيني كثيرا خاصة أن روسيا كانت ولا تزال تبيع الهند أنظمة تسلّح أكثر حداثة وتطورا مما تقدمه للصين نفسها وهو ما يعتبره العديد من الخبراء الصينيين استغلالا روسيا في دعم الهند ضد الصين (Bates, 2009).

ويرى جزء آخر من الصينيين أنّه يجب التركيز على الاقتصاد والتنمية في العلاقة مع روسيا وعدم الانجرار وراء علاقات عسكرية قد تثير المشاكل. ويقول الصحفي الاقتصادي (جيم رهود) الكاتب في مجلة الإيكونوميست أن الصين لو استمرت بمنهج التنمية الحالي فإنها ستصبح العام 2025 أكبر دولة اقتصادية، حيث سيبلغ حجم اقتصادها ما يعادل مرة ونصفًا اقتصاد الولايات المتحدة، وما بين (75-80%) من إجمالي اقتصاد أوروبا واليابان (Keidel, 2008) .

إن المتابعة المتأملة لإنجازات الصين الاقتصادية والسياسية والتحليل العلمي لمراكز الدراسات الصينية التي أنشئت حديثًا في بعض الجامعات البريطانية، تبين أن ذلك المارد الصيني سيظل ساكنًا إلى أن تكمل الصين خطط التطوير السياسي والاقتصادي بما يتماشى مع متطلّبات العصر، مع تحديث مستمر لقواتها المسلحة وتزويدها المعدات الإلكترونية الحديثة بشرط أن تتوافر ثلاثة شروط أساسية للصين، وهي (علاو، 2007):

أولا: المحافظة على الاستقرار السياسي الداخلي فيها .

ثانيًا: استمرار نموها الاقتصادي الذي بدأته منذ سنوات قليلة .

ثالثًا: ألاّ يشغلها عن عملية النمو الاقتصادي والبناء السياسي أية أحداث أخرى مهما كانت كبيرة مثل غزو جزيرة تايوان أو إقحامها في منافسة دولية أو المشاركة في عمليات عسكرية إقليمية .

فالحقيقة الواقعية تكشف أن الصين تعج بمشاكلها الداخلية والأزمات منها ضرورة تقليص زيادة جديدة في المواليد وأزمة غذائية وبطالة في بعض المقاطعات تصل إلى ما بين 60 ـ 80% من عدد القادرين على العمل، كما تتردد بين حين وآخر حركات انفصالية في مقاطعات كثيرة إضافة إلى وجود بيروقراطية حزبية وحكومية وتقنين الديمقراطية بمقاييس «العطارين» الصينيين. فالنفوذ الأميركي في مناطق روسيا المتخمة يزعج القوميين الروس كثيرا، فروسيا لن تقاتل دفاعا عن الصين ولكنها تأمل أن تنفع أسلحتها وتقنياتها العسكرية المباعة إلى الصين في الحد من النفوذ الأميركي في المنطقة وأن تدعم إمكان قيام عالم متعدد القطب. (الشيخ، 2008)

مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين:

حتى فترة الثمانينات كانت المبيعات الروسية العسكرية للصين تكاد لا تذكر لصغر حجمها. أما اليوم، فتعد الصين المستورد الأول لصادرات الأسلحة الروسية والتي تستأثر وحدها بحوالي (45 %) من صادرات السلاح الروسي إلى الخارج. ومنذ انهيار الاتّحاد السوفيتي قامت الصين بصرف مليارات الدولارات لشراء طائرات نفّاثة، صورايخ، غواصات، وكاسحات ألغام من روسيا. ما أدى هذا إلى أن

تصبح المخلّص الأول لصناعة السلاح الروسية التي كانت تعاني منذ انهيار الاتّحاد السوفيتي. ففي عهد بوريس يلتسين، اعتمد الكرملين تصدير الأسلحة الروسية للصين كأساس ثابت في سياسة تصدير السلاح. ووفقا للتقديرات المتوافرة، كانت مشتريات الصين من السلاح الروسي تراوح بين المليار والمليارين سنويا من العام 1992 وحتى العام 1999. (باكير، 2006أ)

وقد ارتفعت أرقام المبيعات الروسية من السلاح إلى الصين بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة الرئاسة العام 2000. و قد زار بوتين الصين في تموز من العام 2000 و توج زيارته هذه لبكين بتوقيع اتفاق استراتيجي حول "التعاون التكنولوجي المتعلّق بالقضايا العسكرية" كجزء من الخطّة المشتركة لتعميق العلاقات الإستراتيجية الصينية-الروسية والشراكة والتعاون وتنميتها. بطبيعة الحال، تستفيد روسيا كثيرا من الطلب الصيني على الأسلحة والتكنولوجيا الروسية، ولكن الصين مستفيدة و بشكل أكبر أيضا، وذلك من خلال حصولها على التقنيات العسكرية الروسية المتطورة والتي تفتقد هي إليها خاصة في الغواصات والمدمرات والأسلحة الدقيقة. وقد استفادت الصين من تجارة السلاح الروسية فعملت خلال السنوات الأخيرة على تنمية طائراتها ومطاراتها وبحريتها وقدراتها الحربية العسكرية وتطويرها بشكل كبير. وتعليقًا على ذلك، يقول بعض الخبراء في وصف العلاقات العسكرية الصينية-الروسية، إن روسيا أصبحت القاعدة اللوجستية لحاجيات الصين العسكرية (أبو طالب، 2006).

ومنذ اصطدام طائرة التجسس الأميركية بالمقاتلة الحربية الصينية في نيسان العام 2001، والأنظار كلّها تتّجه إلى قدرات الصين العسكرية المتنامية، وإلى العلاقات العسكرية والتكنولوجية الصينية-الروسية في السنوات الأخيرة. فمنذ العام 1995 وحتى العام 2002 وتعتبر الصين المستورد الأول للأسلحة في العالم بمبلغ 17، 8 مليار دولار، ومنذ العام 2002 وتعتبر الصين المشتري الأول للأسلحة التقليدية في العالم بمبلغ 3،6 مليار دولار سنويا. (باكير، 2006ب).

وبطبيعة الحال، تأتي معظم مـشتريات الـصين وارداتهـا مـن الأسـلحة والتكنولوجيا من روسيا، ولذلك نلاحظ عددا من النقاط المثارة دومـا حـول هـذه المسألة ومنها:

1. إن الصين مهتمة بشكل أساسي ورئيسي بأنظمة الأسـلحة، نقـل التكنولوجيـا، والتخصص في الليزر، حروب الغواصـات، الـدفاع الجـوي، وتكنولوجيـا الصورايخ.
2. تصر روسيا دوما على أن تكون مشتريات الصين العسكرية منها بأسعار عاديـة من دون أي مراعاة أو دفعات كثيرة، فيما تصر الصين على ضرورة تخفيض ثمن السلاح لتستفيد من احتياطياتها بالعملة الصعبة في أمور أخرى وليتـسنى لها الوقت أيضا لتأخذ رخصة تصنيع هذه الأسلحة محليا من روسيا.
3. يلوم الصينيون الروس دوما على نوعية السلاح الذي يحصلون عليه وعلى كون روسيا تبيع غيرهم من الدول أسلحة وأنظمة تكنولوجية متطورة كالهند مـثلاً، لذلك سترگّز الصين من الآن وصاعدا على نوعيـة التكنولوجيـا المـصاحبة لأسلحتها المستوردة من روسيا، وليس على الكمية كما كان الأمر سابقًا.
4. هناك نقاشا في روسيا على أن تجارة الأسلحة مع الصين تتم وفق أسس نفعيـة ومصلحية آنية فيما يعتبر آخرون أنّه لماذا على روسيا أن تقيد مـن مبيعـات أسلحتها للصين أو غيرها وهي في أشد الحاجة إلى العملة الـصعبة لإحيـاء اقتصادها وصناعتها العسكرية المتهالكة، ويبررون موقف الغرب تجاه حظـر أوروبا وأميركا بيع الأسلحة والتكنولوجيا للصين بأّنه يتم وفق معايير مزدوجة ومصلحية تعود بالنفع عليهم وخوفًا من مواجهة الـصين لهـم، ومثـل هـذه المخاوف غير موجودة لدى روسيا ولا يجب الإلتزام بها وبالتالي يجب الإبقاء على بيع السلاح الروسي ونقل التكنولوجيا للصين ولكن ليس لدرجـة يتهـدد معها الأمن القومي الروسي نفسه عبر الأسلحة الروسية.
5. يعتقد الخبراء أن مبيعات الأسلحة الروسية للصين ستخلّ بميـزان القـوى فـي منطقة شرق آسيا لصالح الصين من الآن وصاعدا، ويبررون ذلك بأن الخطر الأساس لا يكمن في الأسلحة نفسها بل في التكنولوجيا الروسية والتي يتم نقلها

إلى الصين بطريقة غير شرعية بالإضافة إلى انتقـال العديـد مـن العلمـاء والتقنيين الروس في مجال تطوير الليزر والـرؤوس النوويـة، والغواصـات الحربية وأسلحة الفضاء والمقدر عددهم بين 2000 و4000 شخص للعمل في مراكز الأبحاث الصينية.

6. وجود معضلة صينية تكمن في بيع الروس أنظمة صواريخ ودفاع أكثر تطـورا للهند التي يرى البعض أنّه يتم دفعها للوقوف في وجه الصين. ويبرر بعـض الخبراء الروس ذلك بأنه ليس لديهم أية مخاوف إستراتيجية من الهند كونـه لا توجد حدود مشتركة معها بالإضافة إلى أن الهنود ملتزمون مع الروس سياسيا منذ فترة طويلة وهناك ثقة متبادلة بينهم(فؤاد، 2004).

الفصل الرابع

آفاق التعاون ومحددات الخلاف في العلاقات الروسية الصينية

إن العلاقات بين روسيا والصين لا تعتبر عاملا من عوامل الاستقرار الجغرافي السياسي فحسب، بل وتقدم نموذجا للشراكة الدولية المفتوحة غير الموجهة ضد بلدان أخرى، والتي تدعم تطوير نظام عالمي أكثر عدلا، وعلي الرغم من المنعطفات التاريخية الصعبة، إلا أن شعبي روسيا والصين حافظا علي علاقات طيبة أحدهما مع الآخر، كما ندرك اليوم بشكل أكبر الأفضلية الإستراتيجية لاتصالاتها الثنائية، وتوسيعها لما فيه فائدة شعبي البلدين.

فالمتابع للتحركات الروسية والصينية في السنوات الأخيرة، يلحظ تناميا ملحوظا في الشراكة الإستراتيجية بين البلدين. وما يميز العلاقات الثنائية الروسية-الصينية حاليا هو أنها تستند إلى مبادئ التكافؤ الحقيقي والمنفعة المتبادلة، ووحدة المصالح في أوسع دائرة، وهي تخلو من الأشكال والقوالب الإيديولوجية، مما يمنحها قوة في المستقبل المنظور.

لا شك أن العديد من العوامل لعبت دورا في تنمية هذه العلاقة، ودفعت الطرفين باتجاهها، ومما لا شك فيه أيضا أن لهذه العلاقة نتائج ومنافع متبادلة لدي الطرفين، إذ تتبلور دوائر الاتفاق حول مجموعة من الأهداف المشتركة التي تسعي الدولتان إلى الوصول إليها، أو اتفاق وجهات النظر في العديد من القضايا، منها ما هو دولي أو إقليمي أو ثنائي.

1.4 آفاق التعاون:

أ. المستوى الدولي: حيث هدفت الدولتان الكبيرتان إلى رفض سياسة الأحادية القطبية، مع ضرورة العمل علي تشكيل نظام دولي جديد يتسم بتعدد الأقطاب، ويعكس التنوع الثقافي والاجتماعي وتعدد النظم السياسية فيه، في إطار من التعاون وتبادل المنافع والعمل معا من أجل احتواء مصادر التهديد الجديدة التي فرضت نفسها علي العالم، مع الحرص علي الاستمرار في لعب دور عالمي

متزايد في القضايا الكونية والإقليمية، وذلك عن طريق العديد من الآليات، منها اتخاذ مواقف أكثر مرونة تجاه القضايا الدولية التي تتبنى فيها الولايات المتحدة موقفا متشددا، خاصة أن السياسات الأمريكية تدور في فلك مصالحها الخاصة، الأمر الذي يؤدي دائما إلى معارضة الرأي العام الدولي لها، وكذلك أيضا عن طريق اتخاذ مواقف معارضة للولايات المتحدة في مجلس الأمن، وعدم جعله أداة طيعة في يد واشنطن لتغليف سياستها العدوانية تجاه العديد من الدول وإكسابها الشرعية الدولية، أو لمنع إصدار قرارات تؤثر بالسلب علي مصالح الدولتين أو حلفائهما والأمثلة كثيرة، ولكن المثال البارز هو الموقف تجاه الأزمة النووية لكوريا الشمالية، فعندما طرحت الولايات المتحدة إمكانية توجيه ضربات استباقية لكوريا الشمالية، إثر التصعيد النووي من جانبها، إلا أنها فشلت في استصدار قرار من مجلس الأمن يتيح لها ذلك بسبب رفض كل من روسيا والصين ولم يجد مجلس الأمن بدا من الاكتفاء بالقرار رقم 1695 بإدانة التجارب الصاروخية، ومطالبة كوريا بوقف تلك التجارب وتعليق كل الأنشطة المتعلقة ببرنامجها الصاروخي، والعودة إلى المحادثات السداسية دون شروط (الدسوقي، 2007).

وقد اتخذت الدولتان الموقف نفسه عقب البدء في تنفيذ التجربة النووية الكورية، حيث حال الموقف الصيني - الروسي المناهض للموقف الأمريكي دون إصدار قرار قوي ضد كوريا ورغم صدور القرار 1718، الذي فرض مجموعة عقوبات ضد كوريا، إلا أن كلتا الدولتين قد أبدت تحفظاتها علي بنود القرار، خاصة تفتيش الحمولات المتجهة من وإلي كوريا فالقرار 1718، رغم استناده إلى أحكام الفصل السابع، إلا أنه لا يمثل رادعا قويا للنظام الكوري إذ يستند فقط إلى المادة (41) منه، بما يعني عدم جواز الانتقال إلى استخدام القوة العسكرية قبل الرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى، والحصول علي تفويض من خلال قرار جديد، وهو أمر يصعب تحققه بالنظر إلى معارضة روسيا والصين (الدنراوي، 1998).

ب. المستوي الإقليمي: تسعى الدولتان إلى حفظ الأمن الوطني والإقليمي وسيادة قيم السلام والتعاون، ومنع الاختراق الأمريكي للإقليم، وبخاصة في آسيا الوسطي

والشرقية، ولا يخفي علي أحد أهمية هذه المنطقة وحيويتها فبالنسبة لروسيا، تعد هذه المنطقة الفناء الخلفي لأمن روسيا القومي، لذا فهي تحتل مكانة مهمـة فـي سياسة روسيا الخارجية أما بالنسبة للصين، فهي تشترك مع دول آسيا الوسـطي في حدود تصل إلى سبعة آلاف كيلو متر، إلى جانـب غنـي آسـيا الوسـطي بالموارد الاقتصادية والنفطية والمواد الخام (زهاو، 2002).

جـ. المستوي الثنائي: تسعي روسيا والصين إلى توسيع مجالات التعـاون فيمـا بينهما اقتصاديا وتجاريا ونفطيا وتكنولوجيا وعسكريا، وفـي كافـة المجـالات الأخرى استنادا إلى مبادئ التكافؤ الحقيقي، والمنفعة المتبادلة، ووحدة المصالح. ففي المجال الاقتصادي: فقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين في الفترة الممتدة بين عامي 2001 و 2005 من 10.67 مليار إلى 30 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى 40 مليار دولار بنهاية عام 2007 وبهـذا الـشكل، بلـغ متوسط النمو السنوي للتبادل التجاري بين روسيا والصين 30%، ويعتزم البلدان الوصول بحجم التبادل التجاري إلى 80 مليار دولار خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة (مظلوم، 2006).

في مجال النفط: كانت الصين قد وصلت في مطلع التسعينيات إلى مستوي الدولـة المصدرة للنفط، إلا أن الزيادة الهائلة في قدراتها الصناعية جعلتها ثـاني مـستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة كما أن اعتماد الصين علـي مـوارد الطاقـة الفحمية قد أصاب البيئة بتلوث خطير، أشار إليه العديد من المـسئولين الـصينيين، واعتبروه أحد معوقات التنمية التي لم تستطع الصين إيجاد حل لـه فـي الـسنوات الأخيرة (موقع روسيا اليوم، 2009)، الأمر الذي دفع الصين إلى اسـتبدال المـواد الفحمية بالموارد النفطية لدرجة الاعتماد علي ثلث ما تستهلكه من نفط من مـصادر خارجية وقد قامت روسيا بمنح الصين عقدا لتزويدها بالنفط بمقدار مليـوني طـن بواسطة السكك الحديدية سنويا ولمدة ثلاث سنوات، فضلا عن توقيع اتفاق أساسـي لتزويد الصين بنفط قيمته 150 مليار دولار خلال 25 عاما عبر خط أنابيب روسيا ـ الصين.

ولا يعطل من الطلب الصيني علي النفط الروسي سوى توقف روسيا عن إتمام خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين والمعروف باسم خط (إن دي)، وهي الأحرف الأولي للمدينة الروسية التي سينطلق منها الخط، والمدينة الصينية التي سيصب فيها حيث وقعت اتفاقية بين الحكومتين في هذا الصدد في يوليو وسبتمبر عام 2001 إلا أن الحكومة الروسية قامت فجأة، وبعد شهر من توقيع الاتفاقية، بتغيير رأيها، مفضلة التعاون مع اليابان أولا في المشروع بدلا من الصين عبر مد خط أنابيب أطلق عليه اختصارا خط (إن إن) (محمود، 2007) كذلك، وقعت روسيا مع الصين اتفاقية، تقوم الشركات الروسية بموجبها بتزويد الصين بـ 60 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

في المجال العسكري: حيث تعتمد الصين اعتمادا كبيرا علي روسيا في مجال إمدادها بالأسلحة وعلي هذا النحو، تستأثر الصين بـ 40% من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكل الأسلحة الروسية 70% من إجمالي واردات الصين من الأسلحة، بتكلفة سنوية تصل إلى نحو ملياري دولار وكنتيجة لذلك، فإن الكثير من عمليات الإحلال وإمدادات قطع الغيار في الجيش الصيني تعتمد علي الترسانة العسكرية الروسية (ذياب، 2007).

ولا يقتصر التعاون العسكري علي عملية التجارة والتجديد والصيانة فقط، ولكن امتد التعاون إلى المجال الاستراتيجي والتدريبي والتخطيطي من خلال إجراء المناورات المشتركة كتلك التي أجريت في أغسطس 2005 أمام ميناء فلاديفاستوك الروسي وشبه جزيرة شاندونج الصينية علي ساحل المحيط الهادي وقد اعتبرت هذه المناورات أنها تحمل "رسائل متعددة"، وأنها تعد استعراضا للعضلات العسكرية للدولتين الشيوعيتين سابقا، أو تمثل "تحالفا أحمر لمواجهة الخطر البرتقالي في تلميح إلى أن روسيا والصين ستقفان في وجه توغل الثورات السلمية التي بدأت تطيح بنظم الحكم في آسيا وربما تصل إلى أحد البلدين" (محمود، 2007)، وذلك في منطقة قريبة من المجال الحيوي للأسطول الأمريكي السابع، وليست بعيدة أيضا عن مناطق نفوذ القاعدة الأمريكية الرابضة فوق جزيرة أكيناو جنوبي اليابان.

أما المحللون الروس والصينيون، فقد وصفوا هذه المناورات بأنها "تدريب علي مواجهة الحركات الإسلامية ذات النزعة الانفصالية التي تعانيها روسيا في القوقاز، والصين في شينجيانج" (قويدر، 2001).

كما يقوم التعاون العسكري بين الطرفين أيضا من خلال تنسيق المواقف حيال القضايا الأمنية والعسكرية التي يمكن أن تهدد الأمن العالمي أو تؤثر علي مكانتهما الإستراتيجية ومن هنا، كان رفض الدولتين مؤخرا قرار الولايات المتحدة بالانسحاب الأحادي المفاجئ من معاهدة "أي بي إم" للحد من انتشار الأسلحة الباليستية، ومعارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي، الذي تقيمه الولايات المتحدة بدعوي حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنها ما تطلق عليه الدول المارقة، مثل إيران وكوريا الشمالية وتري روسيا والصين في هذا المشروع تهديدا للأمن العالمي وتجديدا لسباقات التسلح لذا، فهما يدعمان التمسك بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة الباليستية الموقعة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عام 1972، باعتبارها أساس الاستقرار العالمي، والتمسك باتفاقيات الحد من التسلح بصفة عامة.

في المجال الثقافي: ولاشك في وجود علاقات ودية وتعاون إيجابي في المجالات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية بهذا الحجم لابد أن ينعكس إيجابا علي التعاون الثقافي والعلمي والفني وقد ظهر ذلك جليا في احتفالية "عام روسيا الاتحادية في الصين" (2006) التي تضمنت أكثر من 250 فعالية ثقافية وفنية وعلمية وقد شارك في مراسم الافتتاح الرسمي لها أكثر من ألف فنان روسي، حيث كشفت هذه الفعاليات عن اهتمام غير مسبوق من المؤسسات الروسية الرسمية وغير الرسمية بهذه الأنشطة التي تضمنت تنظيم مهرجان الثقافة الروسية، والمعرض الوطني الروسي، والأسبوع الاستثماري (عبدالفتاح، 2005).

وعلي الجانب الآخر، فقد أقيمت خلال عام 2007 احتفالية "عام الصين في روسيا" التي شملت أكثر من 200 فاعلية اقتصادية وعسكرية وثقافية وفنية، وإقامة أكبر معرض خارجي لم تقمه الصين منذ ثلاثين عاما، وقد كثفت الصين من نشاطها الثقافي والفني، فتسارعت الفرق الفنية والوفود الثقافية إلى موسكو وقد اعتبر قادة

البلدين أن مثل هذه الاحتفاليات تقرب بين الشعبين، وتعـزز مـن مـستوي الثقـة المتبادلة، وتدعم الاتصالات، وتوثق التعاون بين البلدين في كافة المجالات (عوض، 2007).

2.4 محددات الخلاف:

وإذا كانت دوائر الاتفاق قد تعددت، فإن مظاهر الخلاف قد تعـددت أيـضا، ولكن بحدود أقل بكثير من الاتفاق فلا يمكن أن نجد دولتين متفقتين إلى حد التطابق، فلكل خلفيته التاريخية ومواريثه الثقافية وخبراته الذاتية، ومصالحه الخاصـة ومـع ذلك، فالخلاف وارد حدوثه، بشرط ألا يؤدي إلى الصراع وهناك مظـاهر متعـددة للخلاف بين روسيا والصين، أهمها:

أ. المشكلات الداخلية: فالصين تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية، منها تزايـد نسبة الفقر فحتى نهاية عام 2004، مازال نحو 26.1 مليون نسمة مـن سـكان الريف الصيني يعيشون تحت خط الفقر كما تصل نسبة البطالـة فـي بعـض المقاطعات إلى ما بين 60 و 80% من عدد القادرين علي العمل، بالإضافة إلى ضرورة تحويل أكثر من 100 مليون من الأيدي العاملة الريفية لتـشغيلها فـي قطاعات غير زراعية، وهي تعاني من مشكلة سكانية متزايدة هذا فـضلا عـن الأزمة الغذائية، بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج الـوطني الصيني مقارنة بنظيره الأمريكي أو الياباني كما تتردد بين حين وآخر حركـات انفصالية في مقاطعات كثيرة، إضافة إلى وجود بيروقراطية حزبية وحكوميـة، كما أنها مازالت تمر بمراحل تحول ديمقراطي غير مكتملة (باكير، 2006 أ).

أما روسيا بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي، فلا تزال تعاني من فراغ عقائـدي، حيث لم تنشأ أفكار أخرى فاعلة وقوية وذات قبول عام بعد تراجع الفكر الماركسي اللينيني ويزيد من حدة المشكلة شيوع أفكار غريبة عن المجتمـع الروسـي، مثـل الماسونية والصهيونية وهي تجمعات غير مبالية وغير وطنية وغير قومية، هذا إلى جانب استمرار الحركات المطالبة بالاستقلال في الشيشان، مما يؤثر علي اسـتقرار

وتماسك الدولة كما أن روسيا مازالت تسير بخطوات محسوبة في اتجاه التحول الديمقراطي (شبكة الصين، 2010).

ب. **الخلافات الحدودية:** التي ظلت أحد مرتكزات النزاع بين الصين والاتحاد السوفيتي ووريثته، روسيا، لمدة أربعين عاما حتى تم توقيع الاتفاقية الإضافية بين روسيا والصين حول الحدود الدولية بين البلدين في جزئها الشرقي في 14 أكتوبر 2004 وإعلان البلدين عن خلو العلاقات الثنائية بينهما من أية مشاكل متعلقة بالأراضي، حيث تم الاتفاق على ترسيم الحدود المشتركة بكاملها، والتي تزيد علي 4300 كم ومن المقرر أن يكتمل تخطيط الحدود بين البلدين في عام 2007، وهو الأمر الذي يعني الحل النهائي لمشكلة الحدود بين البلدين (موقع روسيا اليوم، 2009).

جـ. **الخلل الديموجرافي:** وهذه مشكلة حقيقية تتعرض لها الدولتان، وهناك عبارة رائجة تجسد هذه المشكلة بدقة، وهي أن روسيا أرض تحتاج إلى شعب والصين شعب يحتاج إلى أرض، وهذه معادلة خطيرة قد تقلب موازين الأمن والاستقرار في المنطقة بالكامل ويرجع أصل المشكلة إلى أن تعداد السكان في روسيا قد انخفض خلال السنوات العشر الأخيرة بمقدار 9.5 مليون نسمة، علي الرغم من عودة آلاف الروس من الجمهوريات السوفيتية السابقة ويبلغ معدل المواليد في روسيا نحو 1.5 مليون نسمة سنويا، لكنه يقل عن معدل الإحلال بنحو 700 ألف إلى 800 ألف نسمة، وذلك مرجعه أسباب اقتصادية وصحية وثقافية أيضا، وهو الأمر الذي يعرض الشعب الروسي للفناء (إبراهيم، 2009).

وفي المقابل، فهناك أزمة في الزيادة السكانية في الصين التي تحتل المرتبة الأولي عالميا من حيث تعداد السكان، الذي وصل في 6 يناير 2005 إلى (1.3) مليار نسمة، ويبلغ معدل الزيادة السكانية الصافية في الصين 10 ملايين نسمة سنويا، رغم انتهاج الصين لسياسات صارمة لتنظيم الأسرة منذ سبعينيات القرن الماضي (الدسوقي، 2007).

ومما يزيد من الخلل الديموجرافي بين الجانبين أن عدد سكان روسيا يبلغ 143 مليون نسمة، يعيشون علي مساحة تقدر بـ 17 مليون كم2 أما الصين، فيبلغ

عدد سكانها 1300 مليون نسمة، وتبلغ مساحتها 9.5 مليون كـم2، أي أن مـساحة روسيا تكاد تقترب من ضعف مساحة الصين، في حين يبلغ سـكان روسـيا 1/ 9 سكان الصين ويمكن أن تبرز المشكلة بشكل أكبر إذا علمنا أن عدد سكان سـيبيريا الروسية يبلغ 30 مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان الأقاليم الصينية المقابلة للحدود 250 مليون نسمة وهناك اليوم نصف مليون صيني داخل الحدود الروسية، ويتوقـع أن يصبحوا 20 مليونا خلال العقود القادمة عن طريق الهجرة غيـر المـشروعة، وهذه الظاهرة يسميها القوميون الروس ـ احتلالا صينيا صامتا ـ للمناطق الشرقية من روسيا (سيمونوف، 2006).

د. **تضارب المصالح والرؤى أحيانا:** تبدو القاعدة الحاكمة في عالم السياسة أنـه لا توجد صداقات دائمة، ولكن توجد مصالح دائمة، وكل دولة بالـضرورة تـسعي لتحقيق مصالحها، وهذا ما يتحقق في العلاقة بين روسيا والصين فرغم المعاهدة القائمة، فقد تراجعت روسيا عن اتفاقها مع الصين في تنفيذ مشروع "إن دي" خط أنابيب نقل النفط الخام من روسيا إلى الصين، لصالح اليابان بتنفيذ خـط آخـر يعرف بـ (إن إن)؛ وذلك نتيجة لإتباعها مؤخرا دبلوماسية النفط في علاقاتهـا الدولية المترامية وبخاصة مع اليابان وكوريا الجنوبيـة، والـصين، والاتحـاد الأوروبي، والولايات المتحدة، طمعا في تحقيق أقـصى قـدر مـن مـصالحها الخاصة وهذا التوجه لا يمكن أن تعارضه الصين، ولذا فقد بـدأت فـي إتبـاع سياسة تنويع مصادر النفط في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيـا ومـن ناحية أخرى، تأخذ الصين علي روسيا إمدادها للهنـد - منافـسها الإقليمـي - بأحدث تقنيات الأسلحة، في حين أنها تصدر للصين أسلحة ذات مستوي تقني أقل ومن ناحية أخري، تحرص الصين علي تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحـدة- المنافس التاريخي لروسيا- نظرا لوجود عدد كبير من المـصالح الاقتـصادية والتجارية الهائلة فالصين تعد الشريك التجاري الثاني للولايـات المتحـدة بعـد اليابان، كما تعد الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول بالنسبة للصين، تليهـا اليابان، وبلغ حجم التجاري بينهما عام 2003 ما قيمته 191674 مليـار دولار أمريكي (باكير، 2006 ب).

ولا شك بان العلاقة الروسية الصينية تمر بمراحل ازدهار وتنميـة كبـرى خلال العشر سنوات القادمة مما يجعلهما في موقع الـصدارة الإقليميـة والدوليـة المؤثرة على مجريات الأحداث في العالم،ونعتقد أيضا تـرابط ورصـانة المثلـث بأضلاعه الثلاث التي ستكون متماسكة وهم روسيا والـصين والهنـد وسيـشكلان مرحلة نهاية القطبية الواحدة المتفردة والمهيمنة على العالم في الوقت الحاضر لمـا هنالك من مصالح عليا مشتركة اقتصادية وسياسية وعسكرية بين هذا المثلث الدولي

الفصل الخامس

المتغيرات الدولية في العلاقات الروسية الصينية

تعتبر العلاقات الروسية - الصينية واحدة من أهم العلاقات علـى مـستوى النظام الدولي؛ نظرا لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبرى، فكلتاهما عـضو فـي النادي النووي الدولي، وهما أيضا من الدول الخمس دائمة العضوية فـي مجلـس الأمن ولهما حق الفيتو، وهما الأقدر على منازعة الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي ولو بعد حين وتنفرد كل منهما بميزات خاصة، فروسـيا وريثـة الاتحـاد السوفيتي التي ورثت عنه إخفاقاته وانهياراته، ولكنها لم ترث عنـه مكانتـه كقـوة عظمى، وهي تسعى الآن لاستعادة مكانتها المفقودة تلك، ولـديها مـن الإمكانـات والقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لتكون لاعبا فاعلا ومؤثرا في النظام الدولي فقد استفادت روسيا من تجربة الانهيار السوفيتي وأعادت بناء نفـسها من جديد، ولكنها اصطدمت بعالم أحادي القطبية سمته الأساسية الهيمنة الأمريكيـة، ولكنها تتفق مع الصين على ضرورة سيادة نظام دولي متعـدد الأقطـاب، سـمته الأساسية ديمقراطية العلاقات الدولية، أما الصين فهي العملاق الصاعد مـن شـرق آسيا المنطلق بقوة نحو قمة النظام الدولي، وهي قوة متناميـة سياسـيا واقتـصاديا وعسكريا، وهدفها النهضة والتقدم والوصول إلى مكانة لائقة على المسرح الدولي.

1.5 الدول العربية في العلاقات الروسية- الصينية:

يشهد العالم منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 وتخلي جمهورية روسيا الاتحادية، التي حلت محله، عن سياسة المواجهة مع الغرب عموماً ومع الولايـات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص منعطفاً جديداً في تاريخ العلاقات الدولية، إذ لم يعد باستطاعتها، كما كان حال الاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة، التأثير في مجريات الأحداث أو المساهمة في ضبط وقع المخططات الأمريكية. وكانت حصيلة هذه التطورات على صعيد العلاقات الدولية بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي وحيد مسيطر على النظام الدولي، وامتلاكها حرية الحركة والمبـادرة فـي

ضوء تحررها من القيود والضوابط التي كانت تحد من هيمنتهـا خـلال الحـرب الباردة، وتقهقر روسيا إلى سلم القوى الدولية الكبرى من الدرجة الثانيـة كالـصين وبريطانيا وفرنسا.

إن الصين تنظر إلى مكانة الوطن العربي من زاويتين: الأولى اقتصادية تقوم على تطوير العلاقات التجارية مع المنطقة، والثانية سياسية ترى في المنطقة العربية أنها منطقة نزاع بين الدول الكبرى، وهي مرشحة دائماً لتصارع هذه الدول عليهـا، لاعتبارات تتعلق بتضارب المصالح، وبالتالي فإن كسب المنطقة هو كـسب لأهـم وأكبر سوق تجاري استثماري للبضائع والقوى العاملة والأسـلحة وجـذب رؤوس الأموال (سليمان، 2003).

وبقيت التغيرات السياسية في سياسة الصين الخارجية حيال المنطقة مرهونةً بمصالحها الحيوية والإستراتيجية، فحيث تكون هـذه المـصالح تتعـزز العلاقـات الصينية، والعكس بالعكس. وما يؤكد هذه الحقيقة خط العلاقات العربية-الصينية منذ عهد ماوتسي تونغ المبني على أساس تـوازن المـصالح مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي - الإسرائيلي، وهـو مـا يفسر سبب مسارعة الصين إلى إقامة علاقات مع "إسرائيل"، مع الحرص على خلق حالة من التوازن بين علاقاتها مع "إسرائيل" وعلاقاتها مع الدول العربية، وإن كانت الفترة الأخيرة أكثر ميلاً إلى تحسين علاقاتها مـع الكيـان الـصهيوني(محيـبش، 2001).

يميز دارسو العلاقات الدولية، ومنهم (كابلان وسكوت) بين ثلاث أشكال رئيسية من الأبنية الدولية:

أ. **القطبية الواحدة:** يتميز البنيان الأحادي القطبية بقدر كبير من تركز المـوارد، نظراً لصفته الأساسية، وهي وجود دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول تسود البنيان الدولي بأسره. ومن أمثلة ذلك البنيان الدولي بين عـامي 1919 - 1932 الذي سادته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولـى. ويتـسم هـذا البنيان بالاستقرار النسبي، وانخفاض حدة الصراع الدولي؛ لأن الدول العظمـى على قمة البنيان الدولي تستطيع فرض مفهومها للسلام على الآخرين.

ب. **القطبية الثنائية:** يتميز بنيان القطبية الثنائية بتركز النفوذ الـدولي فـي قطبـين رئيسيين، وذلك بسبب تركز توزيع المقدرات بين دولتين أو كتلتـين رئيـسيتين، ويتميز هذا البنيان بوجود صراع رئيسي يتمركز حول القطبين الدوليين، والبنيان الثنائي قد يكون بنياناً جامداً أو مرناً. وترتبط القطبية الثنائية بالـصراع والتـوتر الدولي، فكل قطب دولي يحاول دائماً أن يتغلب على القطب الوحيد الآخر مـن خلال زيادة إمكاناته أو تدعيم نظام محالفاته، أو ترغيب الدول غيـر المنظمـة للانضمام إلى قطبه.

ج. **تعدد الأقطاب:** السمة الأساسية لبنيان تعدد الأقطاب هي وجود مجموعة من الدول أو الأقطاب التي تمتلك موارد وإمكانات اقتصادية متكافئة تقريباً، كما هو الحـال في نظام توازن القوى التقليدي، كما أنه يتميز بوجود أكثر مـن صـراع دولـي رئيسي(سليم، 1992).

وفي هذا الصدد، يكاد يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الوحـدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الـدولي تـزداد كلمـا ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، وكلما ازدادت درجة الـصراع بـين الوحـدات الكبرى المكونة لهذا البنيان. فبنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة يؤديان إلى زيادة قدرة الوحدات الصغيرة أو المتوسطة على الحركة المستقلة. وعلى العكس، فإن تحول البنيان الدولي نحو القطبية الواحدة من شأنه أن يقلل من قـدرة الوحـدات الصغيرة والمتوسطة على تلك الحركة.

غير أنه يجب الإشارة إلى أن بنيان تعدد الأقطاب ليس دائماً صمام أمن لحماية الدول الصغيرة والمتوسطة، إذ إنه حينما تتفق مصالح الدول الكبـرى فـإن تلـك المصالح يكون لها الأولوية على مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة. ومن ثم فـإن بنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة لا يزيد من حرية الحركة للقـوى الصغيرة والمتوسطة إلا إذا اتسم البنيان بدرجة كبيرة من التنافس بين القوى الكبرى المسيطرة. ومن ناحية أخرى، نجد أن بنيان القطبية الثنائية الجامـدة يـؤدي إلـى ممارسة القوتين العظميتين لضغوط شديدة على الدول المتحالفة معهمـا المنـضوية تحت كتلتيهما لضمان إتباع تلك الدول لسياسات تؤدي إلى حماية تماسك الكتلة. كما

أنه يمكن أن تؤدي إلى زيادة الحركة لدى الدول غير الأعضاء في الكتلتين إذا تنافس القطبان على استقطاب هذه الدول غير الأعضاء أو على الأقل منعها من الانطواء تحت لواء الكتلة المضادة (سعيد، 2006).

وقد شهد البنيان الدولي القطبية الثنائية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية عقد التسعينيات، حيث خرج كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية باعتبارهما أكبر قوتين في العالم من الناحية العسكرية، وسريعاً ما تحقق التكافؤ الاستراتيجي بينهما على أساس من قاعدة توازن الرعب النووي. وفي هذه المرحلة يمكن رصد الآتي:

أ. أن الاستقلال السياسي لأكثرية الدول العربية قد تم إلى حد كبير بفضل القطبية الثنائية، وكان الحفاظ على هذا الاستقلال نتيجة الحرب الباردة، حيث أتاحت القطبية الثنائية هامشاً كبيراً للمناورة الإستراتيجية والتكتيكية، ومدخلاً أساسيا للحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والدعم السياسي والدبلوماسي من جانب الكتلة الشرقية. ولذلك يمثل الانهيار السوفيتي نهاية لهذا الهامش ونهاية للمناورة الإستراتيجية، وتضييقاً واضحاً للفرص ومضاعفة للقيود الواردة على الاختيارات السياسية للعرب في الساحة الدولية. إذ يصبح العرب في مواجهة غير متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الغرب.

ب. أن الأقطار العربية استطاعت استثمار الفرص الماثلة أمامها في القطبية الثنائية لصيانة مكانة العرب الوسيطة في النظام الدولي، حيث سمحت القطبية الثنائية بدخول الأقطار العربية الأكثر تطوراً مضمار الصناعة في الفروع التي مثلت محور الثورة الصناعة الأولى، وبعض فروع الثورة الصناعية الثانية. كما حقق العرب مستويات وسيطة في ميادين التعليم والصحة والإنتاج والثقافة وفي مجالات البنية الأساسية الحديثة. ومما لا شك فيه أن زوال القطبية الثنائية قد يؤثر على نحو أكبر وأكثر سلبية على مجرد الحفاظ على المكانة الوسيطة للعرب في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي للنظام الدولي. ويرجع ذلك إلى إقدام الغرب والمنظمات الاقتصادية الدولية على فرض حزمة من السياسات

الاقتصادية التي قد لا تتوافق مع طبيعة بعض الاقتصاديات العربية (سليمان، 1998).

ولكن منذ النصف الثاني من عقد السبعينيات بدأت عملية تحلل القطبية الثنائية بظهور علامات الانكماش النسبي في قاعدة موارد الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن عدم قدرته على اللحاق بالثورة التكنولوجية الثالثة.

ومع عام 1985م تفاقمت الأزمة الداخلية والفشل الخارجي للاتحاد السوفيتي مما أدى به إلى تقديم تنازلات من جانب واحد، إلى حد يجب وصفه بانهيار القوة السوفيتية في السياسة الدولية مع بداية عقد التسعينيات.

واتضح هذا الانهيار في السلوك السوفيتي حيال أزمة الخليج، وهذا يرجع إلى انكسار الإرادة السوفيتية في الاستمرار كقوة عظمى في المنظومة الدولية، والتدهور الشديد للطموح القومي الروسي وتدهور وحدة نسيج الدولة السوفيتية، وتبنى إستراتيجية جديدة تقوم على درجة كبيرة من الاعتمادية السوفيتية على الغرب فيما يتصل بواردات التكنولوجيا ورأس المال. وهذا يعنى أن الاتحاد السوفيتي لم يفقد فقط جدارته كقوى عظمى وإنما أصبح يظهر أعراض تبعية متأخرة وشديدة للغرب. وبهذا المعنى يمكن القول إن الاستقطاب الثنائي أو قاعدة القطبية الثنائية باعتبارها السمة الحاكمة لهيكل النظام الدولي قد زالت وتقوضت، وربما نهائياً مع بداية عقد التسعينيات، على الرغم من الخلاف بعد ذلك حول تشخيص طبيعة الهيكل الراهن للمنظومة الدولية.

والواقع أن المعضلة الرئيسة وراء تشخيص التحول في المنظومة الدولية هي المفارقة بين واقع الانتشار النسبي لموارد القوة من ناحية، وظهور التفاعلات الدولية وكأنها محكومة بإرادة واحدة من ناحية أخرى. ويمكننا أن نلحظ صياغتين في هذا الصدد، الأولى ترى أن انهيار القوة السوفيتية في التنافس مع الولايات المتحدة يترك للأخيرة السيطرة على المنظومة الدولية، أي القطبية الواحدة، والتي تعني في هذا السياق القيادة المنفردة للولايات المتحدة للمنظومة الدولية. أما القوى الأخرى فهي تابعة أو تالية للقوى الأمريكية. ومن الأدلة على ذلك انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بوضع "أجندة" المنظومة الدولية، وفشل الجماعة الأوروبية في بلورة

توافق سياسي أوروبي مستقل عن الولايات المتحدة. فضلاً عـن نجـاح الولايـات المتحدة في فرض مدخلها العسكري لحل أزمة الخليج وإجبار المنظومة الدولية على المشاركة التابعة في شن الحرب ضد العراق (أبو عامود، 1999). وتعمد الـسياسة الأمريكية لتجاهل المصالح الأوروبية والدور الأوروبي المشارك فـي كثيـر مـن المسائل الدولية والأزمات الإقليمية (سليم، 1992).

أما الصياغة الثانية فتتمثل في أن انهيار الكتلة الاشتراكية يؤدي إلى الهيمنـة المشتركة للغرب ومنتدى الدول الرأسمالية المتقدمة عبر صيغة تقـوم علـى قيـادة أمريكية ومشاركة أوروبية ويابانية. وتقوم هذه الصياغة على عدة أدلة منها أنه لـم يتم حل حلف الأطلنطي بالتوازي مع حل حلف وارسو، ولم تتمكن أوروبا بالتـالي من تشكيل التنظيم الدفاعي المستقل. فضلاً عن قيام الولايـات المتحـدة واليابـان وأوروبا بتأسيس وتوطيد هياكل إضافية لحـل المـشكلات، خاصـة ذات الطـابع الاقتصادي(حسنين، 1992).

لا شك أن البنيان الدولي يشهد في هذه المرحلة قطبية أحادية، سـواء كانـت حقيقية طويلة المدى أو مؤقتة، وعلى المدى القصير هي واحدة من أكثر الظـواهر الدولية خطورة على مستقبل العالم ككل، والعالم الثالث على نحو خـاص والـوطن العربي بشكل أخص، حيث انفراد قوى واحدة بالسيطرة في النظام الدولي قد يضمن سلاماً على المستوى العالمي، ولكنه السلام القائم على الهيمنة وعلى تجاهل مصالح الآخرين ومكانتهم وحقهم في المشاركة في صنع اتجاهات وقرارات السياسة الدولية (التركي، 2003). ويزداد الأمر خطورة عندما ترفض القـوى المـسيطرة، وهـى الولايات المتحدة، أن تطبق نفس قواعد القانون الدولي بصورة منسجمة على جميـع الحالات التي تحكمها هذه القواعد. وهو الأمر الذي نلمسه بوضوح في حالة القضية الفلسطينية، وكان هذا هو صلب القضية التي أثيرت لدى الرأي العام العربي باسـم "ازدواجية المعايير".

وقد أثرت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للأوضاع العالمية – متبعة في ذلك إستراتيجية تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية على مستوى العالم ومصلحة إسرائيل في

الشرق الأوسط – بشكل أو بآخر على مواقف الدول العربية بل إنه أدى إلى تحول في بعض مواقف هذه الدول. ومن هذه التحولات ما يلي:

أ. ففي فترة الحرب الباردة كان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يوفر للنظام العربي هامشاً لحرية الحركة استفادت منه أحيانا الحركة القومية العربية ذلك لما كانت تلقاه من تأييد من الاتحاد السوفيتي وذلك في أحد أبعاده، ليس لكونه متحمساً لمشروع الوحدة العربية وإنما لكون الحركة في التحليل الأخير هي موجهه ناحية الغرب – أما الآن فإن حسم المعركة السياسية ولو مؤقتاً لصالح الولايات المتحدة لم يترك مثل هذا الهامش متاحاً (الشيخ، 2008).

ب. أدرك صانع القرار بعد عقد مؤتمر مدريد 1991 أنه لم يعد هناك من يساند الحقوق العربية في مواجهة الضغط الأمريكي لصالح إسرائيل، حيث أصبحت التسوية قضية عربية عامة، وبدأت السياسات العربية تقبل فكرة وجود الكيان الإسرائيلي في المنطقة وتختلف فيما بينها على مسارات التسوية التي يجب إتباعها مع هذا العدو، ومن ذلك الخلاف بين سوريا – الأردن، سوريا-فلسطين، الأردن- فلسطين. ذلك بالإضافة إلى تقسيم الدول العربية إلى دول الطوق وهى "مصر، الأردن، سوريا، لبنان" والدول غير المعنية بالنزاع. وهذا التقسيم خطير؛ لأنه ينهى الموقف العربي الموحد تجاه القضية الفلسطينية. وقد أتضح ذلك في مواقف الدول العربية غير المعنية بالنزاع والتي سارعت إلى خطوات التطبيع مع إسرائيل وتأثير ذلك على مواقف الدول العربية التي مازالت تتفاوض مع إسرائيل والتي رأت أن في ذلك إضرارا لا مبرر لها بالحقوق العربية المتضمنة في المفاوضات (علو، 2007).

ج. إن عملية التسوية التي انطلقت مع مؤتمر مدريد 1991، والتي أولتها الولايات المتحدة أولوية على أجندتها تجاه الشرق الأوسط، إنما تفسر رغبة الولايات المتحدة في السيطرة على منابع النفط في الخليج وحماية أمن إسرائيل، وفي ذلك قامت الولايات المتحدة بحشد جبهة من الدول الغربية واليابان لتقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية للأراضي المحتلة وللدول التي تحقق تقدماً في مسار التسوية مع إسرائيل، ويعد ذلك أحد الأسباب التي دفعت الدول العربية للتحول

نحو تحسين علاقاتها بإسرائيل، وذلك كرغبة في جني ثمـار هـذا التطبيـع أو التقارب مع السياسة الأمريكية وهو ما يعنى تقدم البعد الاقتصادي في أولويـات أجندة السياسة الخارجية للدول العربية على البعد العروبي والقومي. ويـأتي فـي إطار ذلك تحول الموقف المصري من دوره كأحد الأطراف المدافعة عن الحقوق العربية تماماً إلى دوره كوسيط بين طرفي النزاع وهو ما يتضمن إيجـاد حلـول وسط بين الطرفين (السيد، 2009).

د. إن الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع العراق منذ أزمة الخليج الثانية وحتى الآن من انتهاك لسيادته وإسقاط النظام العراقي الحاكم، إنما توضح النهج التي سوف تتعامل به الولايات المتحدة مع أي نظام يسعى لمواجهتها والخروج عن الشرعية الدولية بالتعارض مع المصالح الأمريكية(عبد ا ، 1996).

وقد أدرك صانع القرار العربي هذا الوضع الجديد وهو ما دفع دولة مثل ليبيا إلى تغيير موقفها بالاستجابة الكاملة للمطالب الأمريكية في أزمة لوكيربى ومكافحـة الإرهاب ومنع الانتشار النووي. واتجهت معظم - إن لم يكن كل - الدول العربيـة إلى التهدئة مع الجانب الأمريكي (عويمر، 2008).

وبالتالي فإن أبرز ما تحمله التغيرات الراهنة في النظام الدولي هـو التـدهور الواضح في مكانة العرب في هذا النظام، وتضييق هامش المناورة أمامهم في الساحة الدولية. وخاصة وأن العلاقات العربية مع الغرب اتـسمت تاريخيـاً بغلبـة عوامـل الصراع والتنافر. وتجسد ذلك في تدعيم الغرب للمشروع التوسعي الصهيوني علـى الأراضي العربية (سليمان، 1998). بالإضافة إلى الهجوم الأمريكي الغربـي علـى العرب بصدد بعض القضايا، أبرزها الآتي:

1. القضاء على ما يعتبره الغرب نشاطاً إرهابيا بتعقب مصادره في الوطن العربي وتصفية مرتكزاته وهياكله السياسية والتنظيمية وتجفيف موارده المالية. وقـد يتطلب هذا الهدف معاودة توجيه ضربات عسكرية لدول عربية معينة مثـل ليبيا والعراق وربما سوريا واليمن.

2. تصفية أسس ومرتكزات صعود التيار الإسلامي الراديكالي في العالم العربي عموماً، وربما تكون هذه المهمة هي أحد المهام الكبرى لتنظيمات إقليمية جديدة.
3. فرض تحول جذري في التوجهات الاقتصادية والإستراتيجية لعدة دول عربية نحو تقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى (سعيد، 2006).

وفي الحقيقة تمارس الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ضغوطاً لأقلمة النظم العربية لتوجهاتها ومصالحها. ويترتب على ذلك أن تبقى هذه القضايا والمطالب المتبادلة بين النظم العربية وهذه المراكز مصدراً لتحركات وتوترات عنيفة في المجتمعات السياسية العربية ومن مؤشرات ذلك طرح مفهوم الشرق أوسطية كبديل للوطن العربي وكأساس لنظام إقليمي جديد.

2.5 الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الروسية الصينية:

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية في العالم، فهي تملك سياسة خارجية محددة تهدف إلى زيادة رقعة مناطق النفوذ التابعة لها، وإضعاف المنافسين من كل صوب. ونهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات خارجية متعددة تتناسب متطلبات الحدث الدولي، وهذا حتم عليهم إنشاء العديد من الأجهزة المتخصصة ولجان تخطيط ومراكز البحوث والدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية والشؤون العسكرية والإستراتيجية.

وتنظر أمريكا إلى كل من روسيا والصين على حد سواء نظرة الخصم التي تجمع بين التقارب والاحتواء، ويجمع روسيا والصين الكثير من النقاط المشتركة تجاه أمريكا التي تشكل أساسا للتعاون والتنسيق بينهما. النقاط الأربع المشتركة الأكثر جلاء ووضوحا هي (السيد، 2009):

1. العلاقات بين أمريكا وبين كل من روسيا والصين على حد سواء تعيش في حالة "اللاعداوة واللاصداقة" بحيث تقف أمريكا إزاء كل منهما موقفا يجمع بين التقرب والاحتواء.

2. تضع أمريكا روسيا في خانة الدول التي بحاجة إلى المزيد من الإصلاحات، في محاولة منها للوصول بالمعارضة الداعية للديمقراطية إلى سدة الحكم عن طريق انتخابات الدوما والانتخابات الرئاسية؛ في حين أن واشنطن تتخذ الصين كهدف من أهداف " التحول السلمي " .

3. تقف كل من روسيا والصين موقفا رافضا للتصرفات الأمريكية لبناء عالم أحادي القطب، وممارستها لنزعة التفرد والهيمنة، وتدعوان إلى بناء عالم متعدد الأقطاب والتأكيد على الدور الإرشادي لهيئة الأمم المتحدة في الشؤون الدولية.

4. تركز كل من روسيا والصين اهتمامها وجهودهما على التنمية الاقتصادية، لذا فإنهما في حاجة إلى بيئة دولية سلمية وآمنة، وبحاجة إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية والفنية مع أمريكا باعتبارها أكبر الكيانات الاقتصادية في العالم لجانب اجتذاب رؤوس أموالها، وليس التصادم معها.

وعلى أساس تلك النقاط المشتركة فان الصين تتخذ من روسيا شريكا استراتيجيا هاما، بينما روسيا تضع الصين كذلك في قائمة أوائل الدول التي يجب إنماء وتطوير العلاقات معها. فمنذ ان أعلنت الدولتان عن سعيهما إلى "بناء علاقات شراكة وتعاون إستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين" عام 1996، ظلت علاقات التعاون الثنائي والتنسيق في المحافل الدولية تتسع وتزداد فعالية (محيبش، 2001).

ولكن في الوقت الذي يجري فيه التعاون الصيني الروسي بشكل ممتاز، نجد أنه لا زال يتخلل العلاقات بينهما بعض الجوانب التي فيها عدم التوافق وعدم التنسيق الكافي تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال لا الحصر انه على الرغم من صدور بيانات مشتركة عن قادة البلدين قبل وبعد عام 2000 أبديا فيها معارضتهما للمحاولات الأمريكية في الانسحاب الأحادي الجانب من اتفاقية الصواريخ المضادة وانفرادها بإحداث نظام الدفاع الصاروخي، إلا أن روسيا أخذت منحي مغايرا، فوافقت على انسحاب أمريكا من الاتفاقية المذكورة. أن معارضة توسع حلف الناتو نحو الشرق هو الموقف المبدئي لكل من روسيا والصين، غير أن

موسكو أبدت شيئا من التحفظ تجاه التصريحات التي أدلي بها قادة الـصين خـلال زياراتهم لدول أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق حول " تفهمهم" لمطالب انـضمام تلك الدول إلى حلف الناتو. وأعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان الكـرملين قد وافق على دخول ومرابطة القوات الأمريكية في المناطق المتاخمة للصين مـن آسيا الوسطى، الأمر الذي أدي إلى ظهور قواعد عسكرية أميركية داخل أراضـي الدول الأعضاء لمنظمة تعاون شنغهاي، وبمحاذاة منطقة شينجيانغ الـصينية، ممـا شكل عاملا سلبيا على أمن أطراف الصين الغربية. إضافة إلـى حاجـة روسـيا والصين إلى المزيد من تنسيق المواقف والخطوات إزاء الأحداث الكبيرة والخطيرة التي تقع داخل مناطق كومنولث الدول المستقلة والدول الأعضاء لمنظمة شـنغهاي للتعاون (سليمان، 2003).

وأسباب التباين في الموقفين الصيني والروسي إزاء العلاقات مـع أمريكـا تتمثل في يلي (باكير، 2006 ب):

أولا: تباين البيئة الجيوسياسية المعاشة؛ وتباين المصالح الوطنية؛ وتبـاين التفكيـر والتكتيك إزاء بعض المواضيع المحددة التي تخص العلاقات بين كـل منهمـا وبين أمريكا، يجعل من وجود تباين في مواقف وسلوكيات كل منهما حتمي لا مفر منه. فعلى سبيل المثال، من الطبيعي أن موسكو أكثر من بكين اهتمامـا بالأوضاع المستجدة في منطقة كومنولث الدول المستقلة كمنطقة نفوذ تقليديـة لها، بينما قضية تايوان التي تعتبر قضية محورية في العلاقـات الـصينية-الأمريكية، لربما لا توليها موسكو نفس القدر من اهتمام بكين بها.

ثانيا: لأسباب تاريخية، فان أواصر التعارف والتفهم والتفاهم والثقة المتبادلـة بـين روسيا والصين لم تصل بعد إلى الدرجة المطلوبة. هناك بعض الروس الـذين يصرون حتى يومنا هذا على رؤية مفادها أن التقارب الصيني -الأمريكـي كان السبب الرئيسي وراء تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وتراودهم الـشكوك بأن الصين لا زالت حتى الآن تسعى إلى مواجهة أمريكا على حساب روسيا، وأما بعض العلماء والخبراء الروس فغالبا ما يفكرون بـشكل رئيـسي عنـد مناقشتهم للسياسة تجاه الصين بكيفية اللعب بورقة الصين واستثمار وزنها أكثر

من التفكير بكيفية تعزيز أواصر التعاون الاستراتيجي معها وتحقيق الكسب المشترك (زهاو، 2002).

لهذا فان بعض العلماء الصينيين حساسون جدا من التقارب الروسي - الأمريكي، فعندما تحسنت العلاقات الروسية- الأمريكية بوتيرة سريعة أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ساد القلق لدى هؤلاء العلماء حول عما إذا كانت هذه المتغيرات التي طرأت على العلاقات الروسية الأمريكية هي تغيرات ذات صفة إستراتيجية أم تغيرات تكتيكية؟ وعما إذا كان ذلك سيؤدي إلى تحالف بينهما أم لا ؟. وتفاقمت أزمة التفاهم والثقة لدي العلماء الصينيين تجاه روسيا بعد سماحها لأمريكا الانسحاب من اتفاقية الصواريخ المضادة، وموافقتها على نشر القوات الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، وتأسيسها مع حلف الناتو ما يعرف بآلية الدول العشرين (سليم، 2007).

ثالثا: السياسة التي تنتهجها أمريكا تجاه كل من روسيا والصين على حد سواء هي سياسة ثنائية مزدوجة أي تجمع بين التقارب والاحتواء، وهذا ما يدفع روسيا والصين على انتهاج مواقف تجمع بين التعاون والصراع الذي لا يصل إلى حد القطيعة. ففي الوقت الذي تمارس فيه أمريكا سياسة الاحتواء وتضييق الخناق على روسيا، أبقت على حيز سياسي للتعاون معها في مجالات الأمن الاستراتيجي ومكافحة الإرهاب وحظر انتشار الأسلحة النووية وضرب الجرائم عابرة الحدود. الخ، أي سياسة " الجزرة والعصا"، سياسة الجمع بين الترغيب والترهيب. الآن وعلى الرغم من وجود استياء شديد لدي الكثير من الأمريكان إزاء الإصلاح السياسي الذي يجريه الرئيس الروسي بوتين، إلا أن العقول المدبرة لبوش لا زالت تنصحه بعدم الإفراط في توجيه الانتقادات لبوتين والضغط عليه. لذا لم يمارس الرئيس بوش المزيد من الضغوط على بوتين، وقام بتلطيف وتخفيف انتقاداته للسياسة الداخلية والخارجية التي ينتهجها خلال لقائهما في سلوفاكيا وموسكو (Jacobson, 2009).

يساور أمريكا قلقا متزايدا إزاء ما يمكن أن يشكله تعاظم الصين اليومي من تحديات إستراتيجية لها، فاتخذت إجراءات احتوائية أكثر تشددا تجاه الصين، فعلى

سبيل المثال بدأت تستميل اليابان لإشغال الصين بالمسألة التايوانية. في الوقت الذي تحافظ فيه على الاتصالات والتعاون مع الصين منطلقة في ذلك من الحرص على مصالحها الموضوعية، بل وتوسع دائرة التعاون الاقتصادي والتجاري معها كي تستحوذ بالمزيد من حصص السوق الصينية وتؤمن اكبر قدر ممكن من الأرباح التجارية. وهذا التقارب والتعاون بين الصين وأمريكا جعل موسكو تحتفظ بحيز من الخشية والحذر تجاه العلاقات الصينية ـ الأمريكية (عبد ا ، 1996).

وهنا تستدعي الضرورة التأكيد على أن واشنطن قد دبرت وحاكت الكثير من المؤامرات وإشاعة البلبلة وتحريك الفتن لمنع تطور علاقات الشراكة والتنسيق الإستراتيجية بين روسيا والصين والاستفادة من تناقضاتهما وخلافاتهما. مثال ذلك قيام بعض المؤسسات الأمريكية بتمويل وسائل الإعلام لتنشر مقالات ملفقة مليئة بالأباطيل بحق الصين، وتقديم برامج تلفيزيونية لزرع بذور الشقاق بين روسيا والصين، وتتشدق بنظرية " التهديد الصيني "(ذياب، 2007) .

رابعا: دربت الولايات المتحدة على مدار السنوات الماضية مجموعة موالية لها داخل روسيا، فلا تدخر هذه المجموعة من جهد لنشر " الديمقراطية الأمريكية الطراز " داخل البلاد فحسب، وإنما " تنحاز " انحيازا كاملا إلى جانب الولايات المتحدة في المحافل الدولية. ففي خريف عام 2003 كانت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع - إحدى المنظمات الروسية غير الرسمية – قد اقترحت على الرئيس بوتين طرح مسألة عقد تحالف مع أمريكا خلال زيارته لواشنطن آنذاك. وفي نوفمبر 2004 اصدر " النادي الدولي للجيل الحديث " الروسي تقريرا تحت عنوان ((حول الآفاق الإستراتيجية- روسيا في القرن الحادي والعشرين)) اقترح فيه أن تتخذ روسيا من الانضمام إلى " محور العالم " الذي يتشكل من أمريكا وأربع دول أوروبية هامة، كهدف استراتيجي للدبلوماسية الروسية. حيث يري التقرير أن العامل الصيني هو من أهم العوامل التي تساعد روسيا على الانضمام إلى ذلك " المركز " على أساس أن الولايات المتحدة تعمل على كسب روسيا لمواجهة الصين (Bin, 2008).

خامسا: لا ترغب الصين وكذلك روسيا في التصادم المباشر مع أمريكا، الدولة العظمى الوحيدة في عالم اليوم، وعليه فان كلا الدولتين اتخذت وإلى درجة ما، تكتيك الابتعاد عن الأضواء، ويرى بعض العلماء الروس انه من الصعب بمكان الإبقاء على وفاق بين روسيا والصين تجاه العلاقة مع أمريكا، ففي حال مواجهة أي شيء يمس المصالح الذاتية لإحداهما سرعان ما يذهب كل منهما في حال سبيله، كون كل من روسيا والصين تضع علاقاتها مع أمريكا في المقام الأول، وكل منهما تعمل على الاستفادة أكبر قدر ممكن من علاقاتها مع أمريكا، وتتفادى كل منهما قدر المستطاع أن تكون البادية في التصادم مع أمريكا قبل الأخرى حول بعض القضايا الحيوية والحساسة. هذا وقد أشار عالم روسي إلى أنه " لا يصح أبدا أن تتسابق روسيا والصين على كتم النوايا وإخفاء المقاصد في موضوع العلاقة مع أمريكا" (باكير، 2006،أ).

إن هذا التباين وهذه المشاكل التي تعتري الموقفين الصيني والروسي في مجال العلاقات مع أمريكا، قد تكون ناجمة عن عدم حسن التنسيق، وعدم التشاور الكافي بين الطرفين، وقد يعود البعض الأخر منها بسبب عدم وصول الثقة المتبادلة إلى المستوي المنشود، وان ظهور مثل هذه الإشكاليات قد أضرت إلى حد ما بالثقة المتبادلة وأثرت على تطور علاقات الشراكة والتنسيق الإستراتيجية القائمة بين البلدين، وهذا ما يستدعي الاهتمام البالغ من خلال المحاور الآتية:

أولا: يجب على الصين الاستفادة من التقارب والتبادلات واسعة النطاق بين الشعبين الصيني والروسي عبر الوسائل الإعلامية والزيارات المتبادلة بين الأكاديميين وقنوات التعاون الثقافي والسياحي والاقتصادي والتجاري، وخاصة الزيارات المتبادلة بين قادة الدولتين لجعل روسيا تعي جيدا بان الصين تتطلع بأمل إلى نهضة روسيا ورفعتها، وتتخذ منها شريكا استراتيجيا هاما عند رسم إستراتيجيتها الدبلوماسية، كون ذلك لا يتفق ومقتضيات مصالحهما الذاتية فحسب وإنما يخدم أيضا بناء عالم متعدد الأقطاب يعود بالخير والسعادة على شعوب العالم. وينبغي على الصين أن تحث روسيا

على تكوين رؤية محلية موحدة نسبيا تجاه العلاقات الصينية- الروسية الآنية منها والمستقبلية (باكير، 2006، أ)

ثانيا: ينبغي على كل من روسيا والصين أن تقف موقفا متفهما تجاه الجهود التي تبذلها كل منهما لتطوير علاقاتها الطبيعية مع أمريكا في مختلف المجالات دون أي ارتياب أو شك عشوائي في بعضهما البعض. ومن الطبيعي أن كلا الدولتين في حاجة إلى المحافظة على علاقات طبيعية مع أمريكا وتطويرها، ولكن يستحيل عليهما لأسباب متنوعة أن تحافظا على موقف موحد تجاه كافة القضايا المتعلقة في العلاقات مع أمريكا. وفوق ذلك فان طبيعة العلاقات الصينية- الروسية طبيعة غير تحالفيه، ولا تستهدف أي دولة ثالثة بما في ذلك أمريكا. ولكن من الضروري، بل ومن الواجب عليهما باعتبارهما على علاقات شراكة وتنسيق إستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، أن تتمتعا قدر المستطاع بمواقف موحدة إزاء القضايا المبدئية ذات الطابع الاستراتيجي. فلا بد لهما من تنسيق الخطوات والمواقف تجاه القضايا الكبرى كقضية معارضة نزعة الهيمنة وسياسة القوة وغيرها من القضايا المبدئية (أبو طالب، 2006).

ثالثا: إن قنوات الاتصال بين روسيا والصين غير كافية بالرغم من بنائهما لآليات اتصال وتشاور متعددة المستويات والقنوات. ويجب على الطرفين تكثيف الاتصالات وتعميق الثقة المتبادلة والتخلص من الشكوك والريبة، وإزالة سوء الفهم وتقوية الرؤى المشتركة بشأن علاقاتهما مع أمريكا. وفيما يتعلق بالقضايا الكبيرة والهامة ذات المصالح المشتركة، يجب عليهما تحاشي إصدار القرارات بشأنها من جانب واحد حتى لا يضع شريكه الاستراتيجي في موقف سلبي (باكير، 2006، ب).

3.5 إيران في العلاقات الروسية- الصينية:

لعبت التطورات الجارية على المستويين الإقليمي والعالمي دورا بالغ الأهمية في أعادة تشكيل وصياغة المكونات الرئيسية للسياسة الدفاعية الإيرانية، وبدأ ذلك

واضحا في إعادة بلورة إغراض الأمن القومي الإيراني بحيث تصبح أكثر توافقا مع حركة التطورات الجارية، وما سيتبعه ذلك بالضرورة من تطوير الإستراتيجية القومية الإيرانية لتحقيق الأغراض الجديدة، وقد أفضى هذا التطوير بدورة على المستوى الأدنى إلى العمل على تحديث العقيدة العسكرية الإيرانية، سواء للإفادة من الدروس المكتسبة من حربي الخليج الأولى والثانية، أو للتكيف مع التطورات الجارية وما تنطوي علية من احتمالات المواجهة والصراع المسلح، ولهذا تعمل القيادة الإيرانية على تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء قواتها المسلحة وتحديثها على نطاق واسع، وذلك مع التركيز على عدد من المجالات أبرزها:

1- توسيع نطاق إعمال الاستيراد الخارجي للأسلحة والمعدات، عبر الإفادة من حالة السيولة وتناقضات المصالح المميزة للعلاقات الدولية في الوقت الحالي، ومحاولة الحصول على نوعية متقدمة من الأسلحة والمعدات بكميات يعتد بها، مع الاعتماد بصفة خاصة على روسيا والصين وكوريا الشمالية، وتذهب بعض المصادر إلى إن القيمة الإجمالية للصفقات التسلحية مع هذه الدول الثلاث تبلغ 12 بليون دولار تقريبا.(محمود، احمد إبراهيم 1993ص 257-260)

2- العمل على توسيع نطاق صناعتها العسكرية، فيعتقد بعض الخبراء إن ما تنفقه إيران على تصنيع الأسلحة التقليدية يصل إلى مئات الملايين في السنة الواحدة، بينما تنفق مبالغ اكبر على الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل.ووفقا لما أدلى به "أكبر توركان "الوزير الإيراني السابق للدفاع وإمداد القوات المسلحة، فقد أدمجت إيران مصانع الحرس الثوري ومصانع القوات النظامية الإيرانية في نظام واحد لكي تصبح أكثر كفاءة، كما أنها ضاعفت إنتاجها من الأسلحة ثلاث مرات منذ عام 1979 (فرانك وبول، 2009) .

3- بناء قوة من أسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيماوية والبيولوجية، لاستكمال أعمال البناء التسلحي الإيراني، واستخدامها في التعويض عن طول المدى الزمني اللازم للانتهاء من إعمال التسلح التقليدي (محمود، 1993 ص 260) .

ومن خلال رصد واستقراء تنامي القدرة العسكرية الإيرانية نصل إلى عدة حقائق إستراتيجية أهمها:

1- أن إيران تسعى لامتلاك قدرات عسكرية تقليدية تفوق احتياجاتها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية، بما يؤكد ضمنيا وجود نوايا الهيمنة وفرض سياسة الأمر الواقع.

2- سعي إيران لامتلاك قدرات عسكرية هجومية في القوات الجوية ومنظومة الصواريخ الباليستية ذات المدى المتوسط والمدى البعيد يشير إلى كبر المجال الجوي الذي تسعى إيران لفرض سطوتها العسكرية علية، وهذا يعني محاولتها إن تصبح قوة إقليمية عظمى تفرض مصالحها الخاصة.فضلا عن محاولة إيران امتلاك قدرات عسكرية نووية وأسلحة دمار شامل رغم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية ورغم عدم وجود تهديدات أو توجهات عدائية ضدها، وهذا السلوك يخلق خللا استراتيجيا في التوازن العسكري في المنطقة لصالح إيران، ومن ثم يدفع المنطقة إلى متاهات صراع التسلح، وتكريس حالة عدم الاستقرار في المنطقة الخليج العربي، ويدفع إلى الحاجة للتواجد العسكري الأجنبي حتى يمكن ردع القوة العسكرية الإيرانية ومنعها من فرض إرادتها على المنطقة (العيدروس، 1999).

في منتصف 1990 وقعت إيران اتفاقية تعاون نووي مع الصين قامت الأخيرة بدعم برنامج إيران النووي في المجالات السلمية وذلك وفقا للتشريعات واللوائح التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية، ولكن إيران تكتمت على تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، كما زودتها أيضا بكمية من الغاز الذي يساعد على إثراء اليورانيوم، وفي مايو عام 1992 وقعت إيران اتفاقية التعاون النووي مع روسيا الاتحادية التي كانت تعاني من العديد من المشكلات الاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ركزت تلك الاتفاقية على الأغراض الصناعية السلمية وبناء المحطات النووية، وقد بلغت قيمة عقود الاتفاقية نحو 650 مليون دولار. ولم يتوقف الرئيس الإيراني عند ذلك الحد فأتجه شرقا بعد أن فشل نسبيا مع أصدقائه الغربيين واستطاع في نهاية عام 1992

أن يبرم اتفاق عسكري مع كوريا الشمالية في مجال تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، وفي أكتوبر من نفس العام قام وفد من الخبراء والفنيين العسكريين الكوريين بزيارة عمل إلى إيران للإشراف على تدشين موقع تجارب الصواريخ الباليستية بجنوب طهران (علي، 2005، ص96-101)

وفي عام 1994 ،أدت الضغوط الأمريكية إلى إنهاء المفاوضات التي بدأتها إيران مع شركة (سكودا بليزن) التشيكية للحصول على مكونات لمفاعل بوشهر كانت جزءا من العقد الأولي مع شركة (كرافت ويرك)، مثلما فشلت المحاولات الإيرانية لشراء مفاعل غير مكتمل البناء من بولندا، غير أن الانجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في كانون الثاني عام 1995 عندما توصلت إيران وروسيا إلى اتفاقية حول تزويد إيران في مفاعليين نوويين بقدرة 1000 ميغاواط تعمل بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار.وكما نصت الاتفاقية في إحدى فقراتها إن تقوم بإعادة الوقود المستهلك الناتج من المفاعلات إلى روسيا لإعادة معالجته، ولينتزع منه (البلوتونيوم)الذي بإمكان إيران أن تستخدمه في إنتاج السلاح النووي (الراوي، مرجع سابق ص 132-133)

وتعود أهمية العلاقات الروسية الإيرانية إلى عاملين رئيسين (الشيخ، 2008):

1. -التعاون الثنائي في مجال استخدام الطاقة الذرية فـي الأغـراض الـسلمية ومساهمة روسيا في بناء مفاعلات إيران النووية.
2. استثمار ثروات بحر قزوين، واعتبار هذا البحر مغلقاً ومحـصوراً بالـدول المطلة عليه، وعدم السماح بوجود قوات أجنبية حوله. وهذا يعني أن هنـاك مجالات متعددة للتعاون والتنسيق، ويعطي لعلاقـة روسـيا بـإيران سـمة إستراتيجية، تجعل روسيا تتعامل بهدوء مع الطموحات الإيرانية في امـتلاك أسلحة نووية، لاسيما وأنها ترى أن إيران لا تعـادي، ولا تهـدد جيرانهـا، ولديها نظام سياسي مستقر وثابت. لذلك فقد وقفت روسيا ودعمـت موقـف إيران في قضية ملفها النووي السلمي، ورفضت فرض عقوبات عليها، بهدف عزلها ومنعها من تطوير هذا البرنامج، ساعدها فـي ذلـك مهـارة القيـادة الإيرانية في إدارة معركتها الدبلوماسية لهذا الملف، وصمودها بقوة، اقتصادياً

وسياسياً وعسكرياً بوجه ضغوط الولايات المتحدة وعدم مهاجمتها حتى الآن. وهذا ما أظهر أن الموقف الروسي يتغذى من الموقف الإيراني، والعكس صحيح، ولكنه لا يصل إلى حد قبول روسيا أن ترى جارتها دولة تملك أسلحة نووية، ومن هنا اقترحت روسيا تأسيس مركز إيراني - روسي مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية، في محاولة لنزع فتيل أزمة الملف النووي الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن خلفها أميركا وأوروبا.

تعتبر هذه العلاقات من الركائز المهمة في سياسة الصين الخارجية، فهي علاقات قديمة وعميقة ومتنوعة ومتشعبة. أما كونها قديمة وعميقة فهي ترجع إلى عصر الدولة الساسانية، حيث زار الرحالة الصيني جانغ تشيان Zhang Qian فارس عام 126 قبل الميلاد، وتسجل الحوليات الصينية تبادلاً ثقافياً بين الصين وفارس التي وردت باسم Parthia في الحوليات الصينية. وفي العصر الإسلامي لعبت فارس دوراً هاماً في انتشار الإسلام في الصين عبر طريق الحرير، وبرزت علاقات قوية خاصة في مجال الثقافة والفلك.

في العصر الحديث تعتمد العلاقات الصينية الإيرانية على ركائز قوية وفي مقدمتها:

1) استيراد النفط من إيران إذ تحصل الصين على 14% من وارداتها من إيران (Washington Post Nov. 18 2007)، وكذلك تطور الصين حقول نفطية في إيران في مقدمتها حقل أزاديجان Azadegan حقل بارس الجنوبي. وتعمل الصين في إيران إما من خلال شركات نفطية صينية، وإما من خلال شركات نفطية صينية مشتركة مع دول أخرى مثل شركة سوناغول Sonagol المشتركة بين الصين وأنغولا والتي وقعت عقداً مع إيران بـ 7.5 مليار دولار لتطوير حقلي أزاديجان وبارس الجنوبي.

كما أن الصين وإيران وقعتا عقدين ضخمين لتصدير النفط والغاز من إيران للصين. ففي أكتوبر/ تشرين الأول 2004 وقع الطرفان عقدين الأول بـ 70 مليار

دولار، والثاني بـ100 مليار دولار لشراء نفط وغاز وتطوير حقل النفط في يادافاران Yadavara ، وفي بداية عام 2004 وقعت الصين عقداً بـ20 مليار دولار لشراء غاز مسال من إيران لمدة 25 عاماً.

2) وقد أصبحت الصين بدورها مصدرا رئيسا للسلع المصنعة والآلات الإلكترونية والسيارات والمعدات المنزلية لإيران.

3) كما أن الصين مصدر رئيس للأسلحة لإيران وزودتها بمعدات تكنولوجية عسكرية متطورة بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ، وهو ما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات عام 2004 على عدد من الشركات الصينية العامة في مجال السلاح (Michael, 2008).

ويذهب بعض الإيرانيين، ومنهم على شريعتي مداري رئيس تحرير كيهان بأن من مصلحة إيران والصين الحد من النفوذ الأميركي في آسيا الوسطى وأفغانستان، لأنه يمثل تهديداً إستراتيجياً للدولتين وكذلك ضبط تواجد الناتو في أفغانستان. ومن وجهة نظر بعض الباحثين، فإن إيران تمثل حليفا محتملا للصين للضغط على أميركا في الشرق الأوسط، ويرى بعض كُتاب جريدة الواشنطن بوست مثلا أن من مصلحة إيران والصين أيضاً كبح جماح التطرف الإسلامي الذي يلعب المسلمون السنة في شينغيانغ أو تركستان الشرقية وغيرها -من وجهة نظر إيران على حد قولهم- دوراً رئيساً فيه. وقد حرصت إيران على الانضمام -كمراقب- لمنظمة شنغهاي للتعاون وهي منظمة قامت أساساً لمواجهة التطرف والإرهاب في آسيا الوسطى.

ويمكن تلخيص الموقف الصيني في هذا الصدد في النقاط التالية (أبو طالب، 2006):

1. إن الصين لعبت وما تزال تلعب دوراً رئيساً في تزويد إيران بالأسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجيا المتقدمة.
2. إن الصين تؤيد قيام إيران ببرنامج نووي سلمي. ولكنها لا تحبذ تحول إيران إلى دولة نووية عسكرية وذلك تماشياً مع الموقف الأساسي للصين في معارضة الانتشار النووي، والحفاظ على النادي النووي حكراً على الدول

الخمس الكبرى، رغم اضطرارها لقبول أعضاء جدد مثل الهند وباكستان من الناحية العملية وليس القانونية حتى الآن.

3. إن الصين لا تؤيد فرض عقوبات على إيران اقتناعاً بأن العقوبات لن توقف إيران عن توجهها إذا أرادت، وإن هذه العقوبات غير مجدية، وإنها تضر بالشعب الإيراني أكثر مما تضر بالنظام والحكومة.

ومن الناحية العملية فإن الصين تُقرر موقفها وفقاً لكل حالة ولكل قرار على حدة، وتسعى لتخفيف صياغة أية قرارات بفرض عقوبات على إيران أو على السودان أو غيرها من الدول الصديقة لها، ولكنها في النهاية تُقيم الأمور وفقاً لعدة اعتبارات من بينها علاقة الصين بالولايات المتحدة، والموقف الروسي، والدور الأوروبي، والمكانة الصينية الدولية كعضو دائم في مجلس الأمن بالإضافة للمصلحة الصينية، وتنسق في هذا الصدد مع الاتحاد الروسي (عويمر، 2008).

وهي تعمل من وراء الكواليس للحيلولة دون فرض عقوبات على هاتين الدولتين، وإذا اضطرت فإنها تتجه عادة للامتناع عن التصويت. ومن هذا المنطلق، فإن الصين تعارض فرض عقوبات ضد إيران ولكنها لن تصوت ضد ذلك.

الخاتمة

بعد محاولة الإجابة عن سؤال الدراسة:

ما أسس وموضوعات ومرتكزات العلاقات الروسية الصينية خـلال الفتـرة (1991- 2010م)؟ فيما يتعلق بالقضايا والمسائل التي شكلت محاور تلك العلاقـات لا بد من عرض بعض الملاحظات ذات الصلة بالعلاقات الروسية الصينية، وهـي كما يلي:

1- تتأرجح العلاقات الصينية - الروسية ما بـين التعـاون التكتيكـي والتنـافس الاستراتيجي، فهما تتكاتفان في حرب توجيه أنابيب النفط والغاز شـرقاً باتجـاه الصين، ومواجهة الهيمنة الأميركية في آسـيا الوسـطى والـشرقية، ولكنهمـا تواجهان الكثير من المشاكل، منها، ضعف الثقة الناجم عن تجـارب تاريخيـة ومواجهات عسكرية، كما أن التقارب الهنـدي الروسـي والعلاقـات الـصينية الأميركية الاقتصادية الوثيقة، والتنافس الخفي بينهمـا للـسيطرة علـى آسـيا الوسطى، ومشكلة الخلل الديمغرافي، كل ذلك يشكل عوامل خطر على العلاقـة بينهما. ويرى البعض «أن روسيا أرض تحتاج إلى شعب والصين شعب يحتاج إلى أرض». وهذه معادلة خطيرة قد تقلب مـوازين الأمـن والاسـتقرار فـي الأوراسيا بالكامل، في المستقبل. تبلغ مساحة روسيا 17 مليون كـم2 وسـكانها 143 مليون نسمة، ومساحة الصين 9.5 مليون كـم2 وسـكانها 1300 مليـون نسمة؛ الحدود بين الدولتين 3645 كم، سكان سيبيريا الروسية 30 مليون نـسمة بينما عدد سكان الأقاليم الصينية المقابلة لحدود روسيا يبلغ 250 مليون نـسمة، وهناك اليوم 1/2 مليون صيني داخل الحدود الروسية، يتوقع أن يـصبحوا 20 مليوناً خلال العقود القادمة.

2- على الرغم من قوة العلاقات والروابط الصينية-الروسية كما رأينا إلاّ أن ذلك لا يعني أن هذه العلاقات قد لا تمر بحالات عصيبة إثر خلافات على نقاط معينـة، ولذلك فمستقبل العلاقات الصينية-الروسية يقوم على نقاط عديدة، منها ما يلتقـي ومنها ما يتعارض معه.

3- تلتقي المصالح الصينية-الروسية على نقاط أساسية تأتي فـي مقدمـة جـدول أعمالهم المشترك بشكل دائم، ويتم تكرارها والتأكيد عليها كلما سنحت الفرصـة لذلك، وهذه النقاط هي:

أولاً: إن الطرفين يرغبان في تدعيم قوتهم مقابل الولايات المتّحدة الأميركية، سـواء من القيادة الروسية التي تعرف أنها في موقف أضعف مما كان عليه الاتحـاد السوفيتي، أومن قبل القيادة الصينية التي ترى أنّها مؤهلـة لأن تكـون القـوة العظمى فيما بعد.

ثانيا: إن كلا الطرفين قلقان جدا من مسألة عدم الاستقرار ومستعدان للجـوء إلـى إجراءات سلطوية في الداخل والخارج من أجل تثبيت سلطتهم. فعلى الـصعيد الداخلي، يواجه الطرفان مشكلة في التعامل مع الأقليات. أما علـى الـصعيد الخارجي، فكلا الطرفين يرفضان التدخّل الخارجي في آسيا الوسطى ويخشيان من سقوط هذه المنطقة في النفوذ الغربي.

ثالثًا: إن كلا الطرفين يرفضان المظلّة الدفاعية الصاروخية الأميركية ويخشيان من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومن استخدامها ضدهم سواء عبر دول أخرى أو جماعات.

4- على الرغم من التقاء المصالح الصينية-الروسية في الكثير مـن النقـاط إلاّ أن هناك العديد من النقاط التي قد تقف عائقًا في وجهة العلاقـات الإسـتراتيجية الثنائية مستقبلاً أو تعرقل مسيرتها ومنها على الأرجح النقاط التالية:

أولاً: إن الصين تشكّل قوة صاعدة متزايدة يوما بعد يوم سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، فيما نستطيع أن نقول وفي أحسن الأحوال أن قـوة روسيا ترواح مكانها بعد أن كانت شبه دولة إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، لكن جهود بوتين لإعادة القوة لروسيا على الرغم من قوتهـا وإيجابيتهـا إلاّ أنّهـا ينقصها الكثير لتكون في موقع الصين وهو الأمر المستبعد الحصول. ومن هنا فإن ضعف روسيا أمام الصين قد يثير حساسية العديد من الفئـات الروسـية وبالتالي يعرقل أو يوجد العديد من المشاكل في العلاقة مع الصين.

ثانيا : مسألة الكثافة السكانية. فالصين تشهد كثافة سكانية عالية، في حين أن الكثافة السكانية الروسية مقارنة بنظيرتها الصينية صغيرة وبالتالي هناك من يرى من القوميين الروس أن هذه المسألة تشكّل خطرا وتهديدا لروسيا من باب أن الانفجار السكاني الصيني لا بد وأن يدفع الصين في مرحلة من المراحل إلى التمدد الجغرافي فتكون روسيا هي الضحية.

ثالثًا :ترى روسيا نفسها على أنّها قوةّ أوروبية في أغلب الأحيان، فيما يعرف الصينيون أنّهم ليسوا كذلك وأن آسيا منطقة نفوذهم الاستراتيجي ونطاقهم الحيوي، وهذا بطبيعة الحال سيحد من تحرك روسيا كقوة في آسيا ولن يكون لها موقع مميز في الوقت نفسه في أوروبا وهو ما سيثير حفيظة الروس على الأغلب ويلقون باللوم على الصينيين.

رابعا : الاعتراض الصيني على دعم روسيا العسكري للهند وتزويدها بأحدث التقنيات العسكرية وأنظمة الدفاع خاصة أن الصين ترى بأن بعض القوى الراغبة في عرقلة مسيرتها يريد أن يدعم الهند لتصبح قوة آسيوية موازية للصين وبالتالي يقف في وجهها ويحد من قدراتها، ولا شك أن المسعى الروسي في هذا الاتجاه سيصطدم بالانزعاج الكبير للصينيين.

5- الواقع أن آفاق ومستقبل التعاون بين الطرفين مرهونان بثلاثة محددات:

المحدد الأول: استمرار التوجه السياسي لدى قادة البلدين في تنمية العلاقات وتعميقها ويشير الخطاب الرسمي لقادة البلدين إلى الاتجاه نحو التمسك بالمعاهدة القائمة بينهما، والرغبة في استمرار التعاون وتعميقه، وتأكيد كل طرف على أهمية علاقته بالطرف الآخر فقد ذكر الرئيس الروسي بوتين أن العلاقات بين روسيا والصين ذات أهمية كبيرة، وسيكون لها دائما الأولوية في السياسة الخارجية لروسيا، وأن هناك إنجازات كثيرة تحققت في العلاقات السياسية، والاقتصادية، والقطاعات التجارية، والعلمية والتكنولوجية، والثقافية وعززت هذه الإنجازات من الثقة التامة بتمتع العلاقات الروسية- الصينية بمستقبل مشرق.

أما الرئيس الصيني السابق "جيانج تسه مين" الذي تولى الحكم عام 1993م، فقد وصف معاهدة حسن الجوار الصينية- الروسية بأنها أرست أساسا شرعيا متينا

للحفاظ على الصداقة الطويلة الأمد للأجيال القادمة مؤكدا أن المعاهدة ستقدم ضمانة أكيدة للتطور المستقر والصحي للعلاقات الصينية- الروسية لفترة زمنية طويلة. وقد أجمع الرئيسان الصيني والروسي- في لقائهما بقاعة الشعب الكبرى في 14 أكتوبر 2004- على أن التمسك بالصداقة وحسن الجوار هو السياسة المشتركة للـدولتين، وأن التعاون الاستراتيجي هو الخيار الأمثل لهما ووافقا علـى ضـرورة الالتـزام بمبادئ وروح معاهدة التعاون والصداقة وحسن الجوار لإسعاد البلدين والشعبين.

المحدد الثاني: الواقع الفعلي: أي ما يتحقق في مسيرة العلاقات على أرض الواقـع، فالتمسك بالنصوص لا يحقق تقدما، ولكن النتائج الفعلية تـضمن الاسـتمرار والحياة والتطور ولقد تطورت العلاقة بين الطرفين من علاقة صـداقة إلـى علاقات شراكة بناءة، ثم إلى علاقات شراكة إستراتيجية، لكنها لم ترق بعد إلى مستوى التحالف الاستراتيجي ولكن آفاق التعاون بينهما واسعة ورحبة فـرغم وجود محددات للخلاف، إلا أن مجالات التعاون أكبر بكثير، إذ يمكن للدولتين بمزيد من الجهد تجاوز محددات الخلاف نهائيا.

المحدد الثالث: مؤثرات البيئة السياسية الخارجية: وهي تلعب دورا كبيرا في شـكل واتجاه العلاقة بين الدولتين، فكل منهما تتحسب من البيئـة الخارجيـة، فهمـا تخشيان مثلا من إعلان التحالف الاستراتيجي خشية استفزاز الولايات المتحدة التي يمكن أن تستغل ذلك باستنفار العالم الغربي ضدهما كمـا تلعـب البيئـة الخارجية أيضا دورا في تحديد اتجاه العلاقة ومستقبلها فإذا تعززت العلاقة بين موسكو وواشنطن، فإن العلاقة بين موسكو وبكـين سـتبقي ضـمن إطارهـا الحالي، في حين ستتعمق أكثر في حال تراجع العلاقة بين موسكو وواشـنطن ونخلص من ذلك كله إلى القول إن العلاقات الروسية- الصينية هي علاقـات تعاون استراتيجي قابلة للحياة والاستمرار والتطور، ما لم تكن هناك تطورات أخرى.

وفي كل الأحوال تبقى العلاقات الصينية-الروسية خطوة مهمة ومطلوبة في عالم الأحادية القطبية السائد حاليا، وذلك لكسر السيطرة والهيمنة الأميركية على العـالم، وهي بلا شك خطوة مهمة في تعجيل ولادة عالم متعدد الأقطاب.

المراجع

أ. المراجع العربية

إبراهيم، أمين عبد ا ، (2009)، **السياسة السكانية للصين تحت الأخبار**، صحيفة 14 أكتوبر، عدن 28 أكتوبر، العدد 15115.

باكير، علي حسين،(2006أ)، العلاقات الإستراتيجية الصينية- الروسية، **فصلية الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 56، أبريل، لبنان، بيروت.

باكير، علي حسين،(2006 ب)، العلاقات الروسية- الصينية تحت المجهر، **مجلة العصر**، العدد (22) مارس، متوفر عبر /http://alasr.ws.

التركي، ماجد عبد العزيز،(2003). **قراءة في العلاقة الروسية العربية.** الرياض: شركة مطابع نجد التجارية.

توفيق، سعد حقي. (2003م). **علاقات العرب الدولية "في مطلع القرن الحادي والعشرين"،** دار وائل للنشر، عمان.

جنسن، لويد، (1989)، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، ومحمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.

الحديثي، هاني. (1982م). **عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، دار الرشيد للنشر، بغداد.

حسنين توفيق،(1992)، **النظام العالمي الجديد: قضايا وتساؤلات**، القاهرة، مركز بن خلدون، ص50–60.

حقي، سعد. (2006م). **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

الدسوقي، أبو بكر، (2007)، تطور العلاقات الروسية الصينية، **السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر، المجلد 52، ص، 77-78، مصر.

الدناراوي، عبيده عبد ا ، (1998)، الصين وروسيا، وحلف شمال الأطلنطي، **السياسة الدولية**، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 132، ابريل، ص 115. مصر.

دورتي، جيمس، (1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد عبدالحي، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت.

ذياب أحمد، (2007) روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد:167، المجلد: 42، ص:123. مصر.

الراوي، رياض، (2006) "**البرنامج النووي الإيراني وأثرة على منطقة الشرق الأوسط** "ط1،دار الأوائل للنشر والتوزيع دمشق –سوريا.

زهاو هوشينج، (2002)، **تأسيس وتطور منظمة شنغهاى للتعاون، قراءات إستراتيجية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية فبراير 2002، ترجمة وإعداد: خديجة عرفة، القاهرة، مصر.

سعيد، محمد السيد، (2006)، "الاقتصاد والسياسة الخارجية السوفيتية"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، الأهرام، عدد 81، ص71–86. مصر.

سليم، محمد السيد، (1992)، **العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص**، في: طه عبد العليم (محرر)، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العرب، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مصر، ص201–232.

سليم، محمد السيد، (2007)، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد:170، المجلد:42، ص:44. مصر.

سليمان، أمجد، (2003) **الصين- الولايات المتحدة، إمكانية القطبية الثنائية**، دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية، ص (17- 20)

سليمان، حسن، (1998)، **تكييف طبيعة الأوضاع العالمية الجديدة**، في: مصطفي كامل السيد و صلاح زرنوقة (محرران)، العرب ونظام عالمي جديد، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ص86–89

السيد أمين شلبي، (2009)، بوتن وسياسة روسيا الخارجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد:175، المجلد:44، ص:257. مصر.

سيمونوف، فلاديمير ،(2006)، **أزمة السكان في روسيا وكيف يمكن التغلب عليها**، 10 مايو، متوفر عبر B.B.cARABICOM.

شبكة الصين، (2005)، **الصين وروسيا تعمق تعاونهـا بـشكل مطـرد**، 5 يينيـو 2009، متوفر عبر: http: //wwwchinaembassy canadaorg

الشيخ، نورهان، (2008)، العلاقات الروسية الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، **مجلة السياسة الدوليـة**، العـدد: 172، أبريـل 2008، المجلد: 43، ص:20-25. مصر.

أبو طالب، حسن، (2006)، **السياسية الخارجية الصينية في ظل النظـام الـدولي الجديد**، في: هدى ميتكيس وخديجـة عرفـة، الـصعود الـصيني، كليـة الاقتصاد، القاهرة، مصر.

عاطف، معتمد عبد الحميد، (2007)، **رداء عسكري لمصالح اقتصادية من يحكـم آسـيا الوسـطى أقـل الـشياطين خطـرا؟** متـوفر عبـر: http: //wwwaljazeeranet/NR/exeres/1338F68D

أبو عامود، محمد سعد، (1999)، "العلاقات العربية – العربية في مرحلة مـا بعـد التسوية (رؤى سيناريوهات مستقبلية)"، **مجلة السياسة الدولية**، القـاهرة، الأهرام، عدد 138، ص125–131. مصر.

عبد ا ، عبد الخالق، (1996). "النظام العالمي الجديد: الحقائق والأوهام". **السياسة الدولية.** العدد 124، ص 36-58، مصر.

العقابي، علي عودة، (1996). **العلاقات السياسية الدولية، دراسـة فـي الأصـول والتاريخ والنظريات**. دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

علو، أحمد، (2007)، السياسة الخارجية الروسية فـي علاقاتهـا الدوليـة، **مجلـة الجيش**، العدد 263، ص ص 129-143.لبنان، مصر.

علي، حسين، (2005) "**هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الـدول المجـاورة** "ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

عوض، هدى، (2007)، اللغز الروسي، **مجلة الـسياسة الدوليـة**، العـدد:167، المجلد: 42، ص:231- 234. مصر.

عويمر، وليد، (2008) "**أثر العلاقات الإسرائيلية الصينية علـى الأمـن القـومي العربي**". دراسات إستراتيجية العدد 1، مركز البحرين للدراسات والبحوث

أبريل 2008. والعدد مكرس للعلاقات العربية الـصينية بمناسـبة انعقـاد منتدى التعاون الصيني العربي في المنامة، مايو 2008.

العيدروس، محمد حسن، (1999)"**العلاقات العربيـة-الإيرانيـة** "ط1، دار الكتـاب الحديث، الكويت، القاهرة، الجزائر.

فؤاد، محمد نبيل محمد، (2004) "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتهـا لـدول الشرق الأوسط". **السياسة الدولية** العدد 140، ص 89-101. مصر.

فتحي، ممدوح أنيس، (1997) "إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمـن العربـي "**السياسة الدولية**، العدد 130، أكتوبر 1997. مصر.

فرانك، برنابي وبول، روجرز، (2009) **مأزق برنامج إيران النووي الانعكاسـات الإقليمية تداعيات الحرب**، ترجمة: عماد شيحة المركز العربي للدراسـات الإستراتيجية، دمشق -الطبعة الأولى.

محمود، احمد إبراهيم، (1993) "السياسة العـسكرية الإيرانيـة فـي التـسعينات"، **السياسة الدولية**، العدد 111، يناير، مصر.

محيبش، عمر، (2001). **الصين علاقاتها الدولية والعربية**، ملحق البعث الفكـري، سوريا، دمشق، العدد (27)، ص30.

مقلد، إسماعيل صبري، (1979)، **الإسـتراتيجية والـسياسة الدوليـة: المفـاهيم والحقائق الأساسية**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية.

مقلد، اسماعيل صبري، (1987). **نظرية السياسة الدولية(دراسة تحليلية مقارنة)**، دار ذات السلاسل، الكويت.

المنوفي، كمال، (1985). **مقدمة في مناهج وطرق البحث فـي علـم الـسياسة**. الكويت، وكالة المطبوعات

مهنا، محمد نصر، (2006). **العلاقات الدولية بين العولمـة والأمركـة**. المكتـب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية

هلال، علي الدين؛ قرني، بهجت، (1994م). **السياسات الخارجية للدول العربيـة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ب- المراجع باللغة الانجليزية:

Beijing's Tehran Temptation,(2009) **Brookings Institute**, July 30.

China's Relations With Iran",(2009), **Right Truth, August** 2008, At The Internet.

David, Easton, (1965). A **Framework For Political Analysis**. Englewood Cliffs, N.J Prentice-Hall Inc.

Dougherty, James.(1971). **Contending Theories Of International Relation**. Lippincott, Philadelphia.

Elizabeth Lynch (2009). **"China, Iran And Sanctions**", Sept. 29, 2009, At Chinalawandpolicy.Com .

German Gref, (2006)."**Russian-Chinese Relations: On Right Track**," RIA Novosti, September 11, 2006, En.Rian.Ru/ Analysis/20060911/ 53751975.Html.

Gill, Bates (2009). **"Chinese Arms Exports To Iran**", Brookings Institute, Oct. 12,

Graver, John (2005). "**Iran – China Relations**" Wilson Center, July 14.

Jacobson, Linda,(2009). **"Sept. 09: China At 60: Still A Daunting Challenge"**, At The Internet.

Keidel, Albert (2008). **"China's Economic Rise-Fact And Fiction", Carnegie Endowment For International Peace**, Policy Brief No. 16, July.

Liu, Melinda (2009). "**China's Divided Elite**", Newsweek, Oct. 5, 2009

Lynch, Elizabeth Economy And Adam Segal, (2009). **"The G2 Mirage: Why The United States And China Are Not Ready To Upgrade Ties**", Foreign Affairs,.Pp23-24.

Macclleland, Charlis (1961). **Theory And International System** , The Macmillan Company, New York .

Michael, Wines (2008). "**China's Ties With Iran Complicated Diplomacy**", The New York Times Available On. .Www.Nytimes.Com.

Modlski, George (1962). **A Theory Of Foreign Policy**, Free Press , New York.

People's Republic Of China (2007). Iran Relations, Wikipedia. Robin Wright, "Iran's New Alliance With China Could Cost U.S. Leverage, **Washington Post**, Nov. 17, 2004 And Also, Washington Post, Nov. 18.

Sergei, Blagov, (2007)."**Russia's Far Eastern Workers Wary Of Chinese Migrants**," Eurasia Daily Monitor, Available At: Www.Jamestown.Org.

Sujay, Mehdudia, "**Iran Opts For China To Develop Azadegan Oilfield**, The Hindu, At The Web.

Taluchi, Hiroko (2009). "**Chinese Economic Juggernaut Is Gaining On Japan**", The New York Times.

Wright, Quincy, (1966). **Analysis Of The Causes Of War, In Richard Falk And Samuel Mendlovits**. Toward A Theory Of War Prevention, World Law Fund; New York.

Xiaojie Xu " (2002)**China's Oil Strategy Towards To The Middle East", The James A. Baker III Institute For Public Policy**, Rice University, USA, Sept.

Yu, Bin, (2008). "China-Russia Relations: Pollution, Politics, And Partnership," **Comparative Connections**, Vol. 7, No. 4, Pp. 135-136.